

حقيقة الامكان وحقيقة الوجود والامكان وبالحقيقة الانسانية
 وكل ذلك من المخلوقات وأقول في غلط من وجوه ان ما جبه الاحدية والواحدية
 والالوهية والنفس الرحمان وام الكتاب وغير هاتئ مراتب الالهية متعينات ليس شيئا
 مخلوقا ان حقيقة الوجود وحقيقة الامكان وحقيقة الوجود بينهما مراتب كليات غيبية
 فكيف تكون مخلوقات ان الحقيقة الانسانية مع ان القائق غير معموله مطلقا هي
 حقيقة الوجود وحقيقة الخلق بقى البسطة لا يمكنه كون مخلوقه فليس اليقين ان المخلوق
 الحقيقة ومظهرها غير من عنده جازا بالام من مثله ان حقيقة الواحدة هي القيمة
 التي لا اول ولا اول كما يستظهر ان الحكم على الحقيقة التي ذكرتها منسبا اسما بانها العقل
 الا انه يقتضي تخصيص الاسماء بالتعريفات الحقيقية والقول بان العقل منسب للوجود
 وليس من منسب له عند هذا قول استنباطا من قول الشارح الفرغاني في الوهم
 المطلق من حيث انه ذات الخلق كانه لما اقتضى ان يكون له عين تميز به على نفسه ان يظهر
 له وتعلم بنفسه في نفسه ويسمى التميز الاحدي الذي وشعبي الشهور من الكمال
 الذي حقيقته حصول ما ينبغي على ما ينبغي بالذاتي المميز الواحداني وهو مستلزم
 للشيء المطلق الذي هو عبارة عن شهود الذات نفسه من حيث واحدية من جميع
 شهوره واعتباراته بأحكامها اولها وجميع صورها ومظاهرها المعنوية والروحية
 والمثلية والسيمة بشواعتها وتوابعها جنسا ونوعا وشخصا بد أو عودا نزولا وعودا
 دنيا وبرزخا واخرة كما ثبت في مراتب الكمال ففعله او منسبا قيا من كونها اعتبارا لنفسه
 الى شهود تلك الاعيان ومن كون الكل عينها واحدا لنفسه الى شهود تلك الواحد
 الا حد شهود مفصل في مجمل شهود الكمال شفا في الشواة الواحدة كجبهة وشرا
 لا في جميع ثم يستلزم هذا الشهور الشهور بالكمال الاسماء المسج كالم الجمل
 والاستجبال على ظهور الذات على نفسها باحادية جميعها بشواعتها واعتباراتها ومظاهرها
 بحدك او بحدك بعد التفصيل في مظهر كل جامع بالفعل هو الانسان الكامل وعلى
 كل واحد من حيث نفسه ومثله وتصور كل فرد على نفسه وشبهه استيعاب ذلك الجمل
 والشهور انبعاث جمل اخر لظهور الكمال الاعيان في الحقيقة حقيقة قديمة تتصل
 بين الكمالين فتتوحد في كمال الحركة غيبية مفصلة في مظهرها من جملتها على ما
 ان أعرفنا فلم يسكن في مملكتنا بل اولا غير شمة فرجع بقوة ذلك المثل الحقيقي الى اصله وعما
 كنه غلب تلك القوة العنيفة حكم للظهور المعبر عنه بالرحمة الذاتية التي هي عين باطن

الوجود المطلق على حكم ان لا ظهور الكلي عنه بطلاسة المتنا الحقيقي بانها باطن
 الغيب المغلوب باطن الرحمة فعاد بعيننا حينما قابلنا الحقيقة فطلبنا الظاهر الذي
 هو عين الكمال الاسمي والتجلي الاول حقيقة احدى الجمع والوجود وتبيننا العين
 الاول الظاهر على شكل النفس المنبث الذي هو صورة التجلي الاول وظله للجمع
 لمصلحة الاعتبارات والتعديلات تسمى بمرتبة الالهية وحقيقة قاب فوسمين
 وتبيننا بعيننا تارة ما بين طرف الاجال والوحدة وتماثلها بالتفصيل
 والاختلاف لا نسبته الى الواحدية ووقوعه في ثاني رتبة تعينتها الذي هو صورة
 العين الاول وظله ثم يسمي كليات ما اشتمل عليه هذه العين بالمراتب وكان من جملة
 محليتها اثبات ما في المتأخر وهي العنصرات للنفس ثم ان هذه العين التي هي
 من جهة انه اصل ظهور العينات ومرجعها والتجلي الظاهر به اصل جميع الالهيات الالهية
 ومرجعها سبغ العين القابل بمرتبة الالهية والتجلي باسم الله او الاله واما
 تحقيق جميع المعاني الكلية والجزيية فيم سبغ المعاني واعتبار ارتسام الكثرة السبغية
 المنسوبة الى الاسماء الالهية والكثرة المنسوبة الكونية فيه سبغ صورة الارشام واعتبار
 البرزخية التي ملط بين الوحدة والكثرة لاشتمالها على هذه المعاني الكلية الاصلية
 من حيث صلاحها احتوائها الى المعاني واحالة والى الكون كجسدها ونشأتها واعمالها
 وجبرياتها منسوبة سبغ المعنوية المعاني واعتبار اندراج جميع تلك الصفات الكلية
 الاصلية في عين تلك البرزخية مع تحقق كثرته من قبله سبغ بالمعينة الانسانية
 الكونية واعتبار حقيقة الامكان ثم كثره التحسين والتجلي المتعين به الذي هو
 كما هو الوجه المسمى باعتبار المرتبة بظاهر اسم الله واعتبار الوجود العام بظاهر
 اسم الرحمن وحدة وكثرة وبرزخ فاصول بينهما اما وحدته فنصفه في التجلي
 الاول الذي ينسب الى الاحدية الذاتية اقوى ومظهر بها به اولي وتكون بمراتب
 من الواحدية اما سرية حكم الواحدية فانشأ الكثرة التسيبية الاسماوية الثبوتية
 والملاهي من واما اولوية الشابه الى الاحدية الذاتية فينبغي الاحكام والفتب
 واستقامتها من اسماوية الالهية نحو الاول المنظر من الاولية والحقن المنفر عنه
 الاذنيح مطلقا في م الكائنات به وتسموه والقرن المنفصل ما يزدوم به من
 غير وتبين وتغير وتلك كوجوه اخرى متباينة اخر الوتر المنفصل عنه
 ما يشهد في الصفات كحكمة مشرحاته وغيره والفرق المنفصل مدام الصفات

هذا هو سبغ الجمع والاختلاف
 والى الاول وسام او كذا في كذا
 والتجلي الثاني المنفصل من التجلي الاول
 والمراتب التي كانت سبغها في كذا
 في حقيقة العين الاول

وسمات اعتدالات المراتب
 وميزانها المرتبة الانسانية
 كما ان كليات عينات هذه العين
 هي الاسماء السبعة مرصعة

هذا هو سبغ الجمع والاختلاف
 والى الاول وسام او كذا في كذا
 والتجلي الثاني المنفصل من التجلي الاول
 والمراتب التي كانت سبغها في كذا
 في حقيقة العين الاول

منشأ الزوار
 والفتن والاضلال منه

[illegible]

بين الوضوء والقعود من الصلاة
والصلاة على الماء واليابس
والصلاة على الماء واليابس
والصلاة على الماء واليابس

به وتولد هان من الاسلاف انهم يافيه وظن ان النعيم الثاني كونه برزخا جامع بين
 الاحدية والواحدة بل مستقلة في طرف الوحدة بخافرة نسبة الاحدية مع سرية الواحدة
 وفي طرف الكثيرة بخافرة نسبة الواحدة مع سرية الاحدية من وجهين كاسبق بيان الكل
 صح اعتبار العاوية التي هي حجاب رقة عن البرزخية الخامسة للنفائس الالهية والكونية في كل
 من النعيمين وهي ايضا اعتبار النعيمين في احدهما وايضا كان كونه الاول منبع لكل
 والثاني منبع منعه فان الوجود العام النابع منه ولد في انا والنا في تحلقه لانه
 صورة الاولى وظاهرة كن لقوة نسبته الاحدية وتكر رجهته سرية اعتبرها في التبدل
 في النعيم الاول لانه اول مراتب النعيم والظهور في الدروم كما انه الاخر عند الخروج
 وفي النعيم الثاني في مقام الغيب لان فيه المهداية منه والله اعلم فنقول
 المعاني المذكورة في الحديث النبوي ينسب منها الوجود الى اصل الاعيان المظهر
 والذير ينشئ منه اما تفصيله بمجمله وتفتيح مطلقه ان كان النعيم الاول واما كايه
 تفصيله الطبيعي في الوجود العيني بحسب مراتبه روحانيا وثمانيا وجماعيا او
 او غيرها انما يريد به النعيم الثاني وهذا هو معنى قولنا باعتبار اقترانه اي كونه ينسب
 للمظاهر باعتبار اقتران الوجود بالماهيات اما ما جيت هو فخر عن النبوية وانا
 صار ينسبها للتجليات الوجودية لانه محضه تجلي الله اليه ومنزل نجسه الاول
 وتدليه من الغيب الاطلاق في كونه اول مراتب التجلي والعين والشدة في مجمله في النعيم
 الاول ومنه على في النعيم الثاني لانه حمزة الارقسام والمعاينة ليكون بالنسبة
 الى غيب الهمزة وحجاب غير الالهية مقام التزل الرباني لانه جامع لوجوده
 جميعا بمجمله او مميوزا ومنه في الوجود الذاتي ايجائي لانبعاث الوجود العام منه دانا
 او خلقا وانا ورد في الحديث بلفظ الالهية في القصة السحاب الرقيق المتولد من
 البهار ويعتبر فيه كونه نفا وامتكا نفا ان من انواعه النفس الجاهلي المعتمدة
 كونه منبعثا من الغيب ومقتضيا بالنعيم الاجائي الصالح لان يكون مورد الكل نعيم
 تفصيله باعتبار الموانع القابلة والمراتب المتفاوتة وكونه الغنيمة من المروء
 والكمالات لكان ايجان الوجودات كلمات الله وحروفه وورده في الحديث
 لا صلا هذه الطائفة العاوية ونفس الرحمن سميت هذه المرتبة بالعاوية باعتبار برزخية
 في منبعثتها والنفس الجاهلي باعتبار انفساطه كما سمى التجلي الذي في رهايتها
 باعتبار الرجوع الصوري وظهوره لنفسه واما الاسماء فمطل اسم المرتبة

الوجود والاعتماد اسم الوجود والتعالي باعتبار تلك المرتبة الجامعة ثم نقول
 وفي مرتبة العايشين وتحصل تلك القبيح لاني الفاعل محض الاسماء الالهية
 والمراعاة تلك اجتماعات المنتجة كاي ينتج اجتماع نسب الاسماء الالهية المتعالي
 المتعالي واجتماع المعاني كالارواح واجتماع الارواح الامثلة والاجسام الطبيعية
 البسيطة العنصرية وغيرها واجتماع البسيطة المولات والخاص ما يختص
 بالانسان وهذه النتائج هذه المراتب محضات الاسماء الالهية فالاجتماع الاول
 الواقع في الغيب الالهي بين الاسماء الذاتية المسماة لغير اول والواقع في هذه المراتب
 وانما سيجيء غيبا لا ينتج الوجود العلم الغيبي لا الشهود العيني ولذا قد اقلعه
 التي روي انه عن من مراتب تلك وتلك في بعض العوالم بان تسببه ان تلك
 مجازية بالنسبة الى الوجود الظاهر فانه تلك بالقوة المقام التاسع وقما شر
 في نسبة صفات الحق اليه على اعتباره في ذاته ومن حيث هو وعلى اعتباره من
 حيث تعلقه بالظاهر وما اعتبار الاطلاق والتقييد او الوحدة والكثر او الوجود
 والامكان او الوجود والتعلق او التزيم والتنسب على اعتبار الاول فبذلك
 اصوله ان نسبة كل مطلق الى مقيد انما تكون في ذاته من حيث هو وواحد
 بنسبه من حيث جوهريته لها وبسيط اعتبر منه في كل من حيث هو وان في كل منها
 هو موضع تقيده من حيثها فاما انما في ذاته من حيث هو وواحد
 احكامها عليه ولما كان حقيقته الوجود موجودة كما ولما كانت اهم الوجود
 لان كل موجود هو الوجود مع قيد والتوهم من حيث هو منزه عن كل قيد داخل
 او خارج فينتفي عنه نواحي القيد الداخلة للتركيب والاقسام الى الاجزاء والقيد
 الخارج من كثرة والتعدد والتميز عقله او ذهنا وحاسا يلزمه ان لا يحصره
 تعين حسي وعقل او جاني او وحي فلا ينحصر في رسم ولا يحد في كنهه منسوم
 فلا يتقاربه عبارة او اسم شأن المطلق ان يكون مع كل مقيد انه كنه لا يظنه
 نظروفية او حلول او مجاورة او ماسنة او عوفا والامتناع عن في الاشياء
 ولا اتحاد ولا انما اختلف احكامها كالاشتراك والاختصاص ولا ما يجر ولا
 لا يمكن تحقق احدها بدون الاخر ولا ان يتجزأ عن بعضها والا لا تنقسم الى اجزاء
 بل بان يتوحد تحقق المقيد عليه وتعينه عليها كما تقر في المنطق من ما تسببه
 ما بين الجنس والفصل الى التوقيف على الجنس في المقدم وعلى الفصل في التام

جامع لجميع شئ ولا تعدد في
 المحرور في امراته فغير لاف
 المنفرد في التسوية الى الحق

وجودي

هذا المطلق لا ينفك عن
هذا المطلق ولا ينفك

وفي الفلسفة من مناسبات بين الهيولي والضرورة مثل ذلك فالوجود المطلق بالنسبة
إلى كل موجود كذلك ولذا لم يسطر بالنسبة اليه متباينة من احكام الامتياز من الخالف
وانتضاد والمغالطة والمناقضة فيصدق على كل ويصدق على كل عليه لكن لا يصدق
بالنظر اليه ^{من المطلق لا ينفك عن} المطلق لا ينفك عن المخصوص بل هو محتمل له وحضوره محتمل له فيصير
مع حتمها مستتبها ^{توازيها ولو ازمها} وتوازيها ولو ازمها ^{وهي في عالم العاين الذي هو النقص} وهي في عالم العاين الذي هو النقص
الثاني فذلك المطلق ^{الذي هو المطلق} لا ينفك عن شانه الاستشراق والاستشراق في الكان حضوره
مفيد اليها على الكل ^{متضمنة} للكل باحاطة الفد سيمه المعنوية ^{تكون} تكون حالها
يكون علما بالكل يعين عليه بنفسه لان علمه لعدم الحجاب يكون علما تاما وتامه
انه هو استيفاء الوجود والمجملات بجميع اوصافها فباله شرط او شرط يتعلق
على ذلك وبها لا شرط له فكذلك ولا زلية تلك المجاوره لانها الحقيقة الغير المجردة
يكون ذلك من لا يتصور له حجاب ازليا بل يابح امثاله من المطلق التي
لا يعتبرها قيد ولا تعيد من انواع الامتيازات اذ انما حقت فيه وتصادفت
بان تصادفت اتحدت اذ لو اختلفت معتبرة فيه لتمايزت التعينات
قد فرغ عدد صفاتي الاعتبار اما لو اعتبرت بحسب متعلقاتها لكانت التمايز
واحكامها من المضادة والملازمة وتوقف البعض على البعض فلا عكس ومن
لوازمه ان يوجد الكل في كل متعلق لوجوده اصلا وان كان الباقي عند علمه
احد ما مستهلك الحكم او مطلوبه وضعيفة فلو لمحق بهذا السبب شيئا او نقص
لا يرتضيه جماله الاصل فذلك لمختوصية الفروع والافان نسبة الى الاصل
المحيط بقسمة كماله اذ ذلك الحكمة تقتضي ان لا يخلط بجماله جهله
الصور العلمية من حيث التمايز العلمي متباينة وان كانت من حيث
العالم متحدة ومن حيث المحلوم مختلفة مثلا حقة حقيقة المطلق مياينة
للمقدمات من الحقيقة الاولى وعلمه ايكتفي صفات الترتيب له على ان كان
من حيث التمايز عينها فعند الجمع بين الاعتبارية بجمع بين الترتيب التسمية
ولذا اسما لبعض تلك الحقيقة فقال هل هو مفيد ولا مطلق فيه
في تور محقق وقديما الشرح فقيه الظاهر انه محال عقله فلهذا بما هو في تور
فاجيب بعدا قد صح لا ضرورة التبريد في الدهن حله في صورة التبريد
والمطلق في الدهن فيسم لها هذا هو وصحة التبريد فالتمايز وجوده في

بل

حكم

من كان بينهما اعتبار
انفك فاما

ان كان يكون مطلقا له
ويحقق الوجود حاصلا به
ويحد شعاعا واحدا

ان كان يكون مطلقا له
فيكون وجوده حاصلا به
فيكون شعاعا واحدا

بالفردية والكم واللازم بعد او نظير او مثل
او شبيه او تدكر وجود اخر في متبنة وجوده

هذا هو الوجود المطلق

الوجود المطلق

ان يوجد قسراً على التوحيد المطلق اذا كان وجوده عينه كالوجود يجب ما يصح
 لم على كثر الوجود لان الوجود اصل الكل وكالم بوجوده كالكل يكون
 الحاصل ليس غير اقشانه ان يرتبط بغيره من حيث ما يمتنع به ولا يرتبط
 من حيث امتياز به عنه وفيه جهة التعدد والاختلاف والغير والمحدان الى
 من حيثما ينصف ذلك الغير به **اذا تحققت** نقول للوجود المطلق انما هو
 به شرط ان فهمت وميزت غير القسمين الاخرين وهو الوجود المخلوط اعني
 الممزج بشرط شي والوجود المجرد اعني الماهو بشرط اعتبار ان احدهما
 اعتبار كونه وهو الغلب من غير اعتبار التجريد والتخليط وهو الحق سبحانه
 والوجود الحق من هذا الوجه لا كثرة فيه لانها حكم التعدد وهو في صرافة التوحيد
 ولا تركيب فيه لانه حكم التقييد والداخل لا منه فعمل عليه بالاستشعاق ولا نعت تحمل
 بالمواظاة لانها من احكام التقييد الخارج واسم ولا رسم لانه من حكم التعلق العقلي
 او الفياي الذهني لا نسبه ولا حكم لانها حكم التعلق بالغير ولا غير منه لانه
 وجود بحيث انه غير معتبر فيه قيد لا داخل ولا خارج لان يعتبر فيه عدم
 القيد فان قلت مفهوم الوجود كالكون له تعيين في العقل والوجود صوفي وله
 رسم وهو كما مر ما به الوجود ان فكيف نفى عنه هذه الاشياء قلنا قولنا هو وجود
 لتفهم اذا لاكثر احاطة بالموجودات منه في العبارات ولا مفهوم متعين في
 عقولنا مما يكون الوجود عينه وذاتية الاله لان ذلك اسم حقيقي له والا كان
 متمايزا عن سائر المفهومات ولو في الوجود العلم ومتعينا بذلك التخصيص
 وليس كذلك فانه بذلك الاعتبار عني عن كل تعيين كما مرفى الاصل الاول
 بل لا يمكن ان يكون له في علمنا النظري اسم حقيقي لان اسمه معناه فأي
 به فهو صفة وصفية عين ذاته اذا اعتبرت فيه فان قلت
 كيف يكون اسم عين ذاته وكالم الاسماء قسم كالم الذاتي وقسم الشيء
 مباينه **قلت** ذلك اذا اعتبر في الاسماء امتيازها النسبي وذلك من احكام
 وهو اعتبار التجريد من حيث ذاته والتخليط من حيث ما به
 عنه ان الكمال الاسمي ذاتي باعتبار الذات لعكسه باعتبار التعيين العلم واي
 كان اعلى من الوجود الذاتي الوجودي الاله المحيط بجميع محتاته ولهذا

الاسماء

الان جاز

كان حياته وقدرته اذا اعتبرنا في ذاته من حيث هو على كمال اطلاقتها وقد مر في
 الاصل الرابع ان المطلقات الثامنة اذا تلاحقت التحدت فيكونان عين علم وعلم
 بالاشياء لا عين علم بنفسه بل عين علم الاشياء عين علم بنفسه لما سبق في
 الاصل الثالث ويتحد فيه المخلوقات كابعار المشعذات بالنسبة الى البصر وقد
 مر في الاصل الثاني وينبعث منه المتكبريات كمن من حيث انه واحد بل من حيث علمه
 بالاشياء الذي هو عين علم بنفسه كمن دون ان يحركه التعينات او هو العلم من في الاصل
 الثاني من اشياء ظرفيته ومطروفيته ودون ان يتدبر الكائنات عن بطون متقدم
 لان بطونه وظهوره بالنسبة اليه عينه وانما يتميز ان بالنسبة اليه في عقولنا
 اذ لو لم يسه غير العلم يتحقق من له المظهر ومن عنه البطون فما نسبيا ان
 لا يتحقق ان بدون المنتسب ودون ان يقدرا الاشياء من نفسه لما سبق فيه انه
 لا يتجزى بل كل ما يسه شيئا كان ما كان في صورته ينسب من نسب علم ويسمى علم
 مخصوصا ولما علم ان الحقيقة المطلقة وان لم يكن نسب وقيود فسيببت بسببها حصة
 لا تخرج بخلافه ان تكون هي هي فكرنا هي هي اجتهادنا المذاتية وتبيننا الذاتي
 باقية مع تلك الكثرة ولذا قال متوهم حقيقة لما سمع كان اسد ولا يتبين والآن كما لا يعلم
 فوجدته عين كل كثره وبساطته عين كل تركيب آخر او اول مرة اذ الغيرية حكم اعتبار
 التعينات والفيض كل وجود في كل موجود فان قلت اعتبار الوحدة عند الكثرة فالتباين
 احدها في قوة سلب الاخرى فالحكم باجماعهما تافقه فضلا عن اتحادهما قلنا الرد
 الذات لا ما بها بل الكثرة ولين سلم فيها نسبتان طارئتان باعتبار التعينات والمطلق
 ليس من حيث شيئا من المتباينات كما تحقق وهو في العلوم النظريات فكلها يتناقض
 في حق غيره ولنا تناقضات لمصروحات لا غير فذلك ثابت له في كل الوجود لا مالا
 عندنا والمطلق كامل لانه محيط شامل وقد مر في الاصل الرابع فان قلت اثبات الامور
 الامور المتناقضة لنا طلق عن الحق لانه لا تعقل في غيره فالحقيقة يستغنى عنه لما قبل الترك
 في اعتقاد ما لا برهان عليه ليس احرى منه في احوال ما عليه برهان قلنا كل من يطق عنه
 يتجمل وتكون له اي متعلق بمرتبة في سبغ وهي ينطق ونفي عنه كل امر على عقله
 وهو كما ان يكون اذا حصره سبحانه من حيث ذاته او صفاته او افعاله في مدركه الفيل
 ومرتبة النظر في هو ناطق بما لا ينبغي ان ينطق به لعدم حقيقة كالم يزعم انه سبب
 بنوي الحقيقة اكلهم ساكت لان وجود ما لا حقيقة له كعدمه كالم من وان زعم

العلم من حيث هو على كمال اطلاقتها وقد مر في الاصل الرابع ان المطلقات الثامنة اذا تلاحقت التحدت فيكونان عين علم وعلم بالاشياء لا عين علم بنفسه بل عين علم الاشياء عين علم بنفسه لما سبق في الاصل الثالث ويتحد فيه المخلوقات كابعار المشعذات بالنسبة الى البصر وقد مر في الاصل الثاني وينبعث منه المتكبريات كمن من حيث انه واحد بل من حيث علمه بالاشياء الذي هو عين علم بنفسه كمن دون ان يحركه التعينات او هو العلم من في الاصل الثاني من اشياء ظرفيته ومطروفيته ودون ان يتدبر الكائنات عن بطون متقدم لان بطونه وظهوره بالنسبة اليه عينه وانما يتميز ان بالنسبة اليه في عقولنا اذ لو لم يسه غير العلم يتحقق من له المظهر ومن عنه البطون فما نسبيا ان لا يتحقق ان بدون المنتسب ودون ان يقدرا الاشياء من نفسه لما سبق فيه انه لا يتجزى بل كل ما يسه شيئا كان ما كان في صورته ينسب من نسب علم ويسمى علم مخصوصا ولما علم ان الحقيقة المطلقة وان لم يكن نسب وقيود فسيببت بسببها حصة لا تخرج بخلافه ان تكون هي هي فكرنا هي هي اجتهادنا المذاتية وتبيننا الذاتي باقية مع تلك الكثرة ولذا قال متوهم حقيقة لما سمع كان اسد ولا يتبين والآن كما لا يعلم فوجدته عين كل كثره وبساطته عين كل تركيب آخر او اول مرة اذ الغيرية حكم اعتبار التعينات والفيض كل وجود في كل موجود فان قلت اعتبار الوحدة عند الكثرة فالتباين احدها في قوة سلب الاخرى فالحكم باجماعهما تافقه فضلا عن اتحادهما قلنا الرد الذات لا ما بها بل الكثرة ولين سلم فيها نسبتان طارئتان باعتبار التعينات والمطلق ليس من حيث شيئا من المتباينات كما تحقق وهو في العلوم النظريات فكلها يتناقض في حق غيره ولنا تناقضات لمصروحات لا غير فذلك ثابت له في كل الوجود لا مالا عندنا والمطلق كامل لانه محيط شامل وقد مر في الاصل الرابع فان قلت اثبات الامور الامور المتناقضة لنا طلق عن الحق لانه لا تعقل في غيره فالحقيقة يستغنى عنه لما قبل الترك في اعتقاد ما لا برهان عليه ليس احرى منه في احوال ما عليه برهان قلنا كل من يطق عنه يتجمل وتكون له اي متعلق بمرتبة في سبغ وهي ينطق ونفي عنه كل امر على عقله وهو كما ان يكون اذا حصره سبحانه من حيث ذاته او صفاته او افعاله في مدركه الفيل ومرتبة النظر في هو ناطق بما لا ينبغي ان ينطق به لعدم حقيقة كالم يزعم انه سبب بنوي الحقيقة اكلهم ساكت لان وجود ما لا حقيقة له كعدمه كالم من وان زعم

العلم من حيث هو على كمال اطلاقتها وقد مر في الاصل الرابع ان المطلقات الثامنة اذا تلاحقت التحدت فيكونان عين علم وعلم بالاشياء لا عين علم بنفسه بل عين علم الاشياء عين علم بنفسه لما سبق في الاصل الثالث ويتحد فيه المخلوقات كابعار المشعذات بالنسبة الى البصر وقد مر في الاصل الثاني وينبعث منه المتكبريات كمن من حيث انه واحد بل من حيث علمه بالاشياء الذي هو عين علم بنفسه كمن دون ان يحركه التعينات او هو العلم من في الاصل الثاني من اشياء ظرفيته ومطروفيته ودون ان يتدبر الكائنات عن بطون متقدم لان بطونه وظهوره بالنسبة اليه عينه وانما يتميز ان بالنسبة اليه في عقولنا اذ لو لم يسه غير العلم يتحقق من له المظهر ومن عنه البطون فما نسبيا ان لا يتحقق ان بدون المنتسب ودون ان يقدرا الاشياء من نفسه لما سبق فيه انه لا يتجزى بل كل ما يسه شيئا كان ما كان في صورته ينسب من نسب علم ويسمى علم مخصوصا ولما علم ان الحقيقة المطلقة وان لم يكن نسب وقيود فسيببت بسببها حصة لا تخرج بخلافه ان تكون هي هي فكرنا هي هي اجتهادنا المذاتية وتبيننا الذاتي باقية مع تلك الكثرة ولذا قال متوهم حقيقة لما سمع كان اسد ولا يتبين والآن كما لا يعلم فوجدته عين كل كثره وبساطته عين كل تركيب آخر او اول مرة اذ الغيرية حكم اعتبار التعينات والفيض كل وجود في كل موجود فان قلت اعتبار الوحدة عند الكثرة فالتباين احدها في قوة سلب الاخرى فالحكم باجماعهما تافقه فضلا عن اتحادهما قلنا الرد الذات لا ما بها بل الكثرة ولين سلم فيها نسبتان طارئتان باعتبار التعينات والمطلق ليس من حيث شيئا من المتباينات كما تحقق وهو في العلوم النظريات فكلها يتناقض في حق غيره ولنا تناقضات لمصروحات لا غير فذلك ثابت له في كل الوجود لا مالا عندنا والمطلق كامل لانه محيط شامل وقد مر في الاصل الرابع فان قلت اثبات الامور الامور المتناقضة لنا طلق عن الحق لانه لا تعقل في غيره فالحقيقة يستغنى عنه لما قبل الترك في اعتقاد ما لا برهان عليه ليس احرى منه في احوال ما عليه برهان قلنا كل من يطق عنه يتجمل وتكون له اي متعلق بمرتبة في سبغ وهي ينطق ونفي عنه كل امر على عقله وهو كما ان يكون اذا حصره سبحانه من حيث ذاته او صفاته او افعاله في مدركه الفيل ومرتبة النظر في هو ناطق بما لا ينبغي ان ينطق به لعدم حقيقة كالم يزعم انه سبب بنوي الحقيقة اكلهم ساكت لان وجود ما لا حقيقة له كعدمه كالم من وان زعم

میں یہاں سے ہے اللہ شہود
میں یہاں سے ہے اللہ شہود

لا يخلو من التعيين
لا يخلو من التعيين
لا يخلو من التعيين
لا يخلو من التعيين
لا يخلو من التعيين
لا يخلو من التعيين
لا يخلو من التعيين
لا يخلو من التعيين
لا يخلو من التعيين
لا يخلو من التعيين

على ما سطره ان شاء الله تعالى فلهذا الذوق قلنا اذا اوردك حقيقة انشائية ما فيه شين وقص
التي سماه الغني في سورة الكمال والذوق الاول قلنا وراي انه منصف اي يظهر مرتفع
لعمل الجاهل بتسليمه والجاهل بتعديده كل ذلك بلسان حاله ومزجه قال اله
رعي انه منه في النفي في كل نفس والمريشيد في الملك معنوي كالجهر ويظهر في ظاهر
وكل قصور يوصف به بما يعوق من التحقيق باوصاف الكمال انما ذلك من احكام مكانه
وظلمة نسبة العدمية لما علمت ان مقتضى حقيقة كل ممكن ان يكون ذا حدين وجه
الى الوجود ووجه الى العدم والوجودان ذاتيان له ولهذا كان افتقاره الى المرجح
ذاتيا له والمزج هو الحق ولم اكمل الذي برهونه بنوع كل كمال فلا يصدر منه الا ما
لغير المحقق اما قلة التعيين وكثرتها فيحسب تعاضف وجوه الامكان التي بوجود كثرة
الوسائط وقلتها واما تعين درجات الوجود اشرف النفس والشرف فيحسب قوة التاكيد
الفعليته المقرب من درجة الثمانية ونحسب البعد عنها هذا الكلام وانكلم انه
ما علم فيما مر من الوجود الواحد في الاحدية وقد قال اله رعي انه منه في المنصور الواحد
وصف التعيين لا يخلو المعين والواحدة ثابتة للحق من حيث العلم الذي لا يخلو الذات
لا يغايرها الا بغيره نسبة وبه وفيه تعين مرتبة الالوهة وجميع المراتب والاك
الغاية التي لا يغايرها الذات بوجه تمام انه محدد كثرة المعنوية ومشروعة ثباته
علم ان جميع الاسماء والصفات عند ومن حيث هو مشككة من غير وجهه هي عينه
لا ستمه ما هو ثابت له من الاسماء الجلية ولا يتعجب مما ابداه بالاسماء الجلية ليمكنه
فان قلت فما يعنيه حجاب ومزجه وعناه وقد سد قلنا هي انما رخصته بكمال
اطلته ووجوب وجوده عن كل شيء يصادها بافتقار حقيقة الامكانية حذمه
والنقص والشين المبتدئين عليه بحسب مرتبتها ونحسب قربها وبعدها عن الحق
كما مر وايضا عبارة عن عدم تعلقه من حيث اطلته في شيء كماله في الله تعالى
ولا شيء معه وايضا من عدم احتياجه في بقاء وجوده وتبكيه الى شيء مع ان لا يفتق
لشيء بنفسه ولا بغيره الا به قال اله في الشواهد رعي انه منه ومجرب علمه احتيا
الى الغير في الوجود واليقا واحتياج الغير اليه فيها وهو معنى الالوهية واقول
فما صغر رعي رعيه عنه هي انما هي من وجه الاسماء والصفات مع الذات وعدم
التميز والاحتياج من حيث عين وجود الحق بكماله والاحتياج والغنى من حيث التفصيل
بالامتنان على الحق لا يتحقق هذا الغاية غنوصه الا بتقرب الى الله تعالى رعي انه منه

به بطلان المطلق التعيين في ذاته
لا يتصف الا بالوجود الذاتي
والنقص بالاحدية السالبة
لك عبارات هو التعيين
الاول لا التعيين به

في اثباته في تبينه راي من كتاب علم العلم وهو ان صورة الاشياء في العلم من كونها علمية
 لوجود الحق او نسبة من نسبة ليس كصورها في الوجود الحق من حيث الاشياء كذا في
 في ذات الوجود الحق لان صورها في الوجود الحق صورة واحدة هي من حيث وجودها كائنة
 في الوجود دون تعدد بين مناهيها وفي حقيقة العلم كائنة كينونة تعين وتفصيل الوجود
 العالم فخط وجود كل منها من حيث محمولية تعينه وتخصيصه فيما بعد كاي من
 حكمه ما ينبغي حكمها فقام ومعلوم ان ظهور حكم الاشياء في العلم ان ظهور عين الوجود ونفسه
 الظهور الحكمي بالتميز المشهود وتعين الظهور الوجودي في كل مرتبة من المراتب التي
 استعمل على العلم بالنسبة الى الوجود من وجه مخالف لظهوره في مرتبة اخرى وحكمه
 ايضا في مرتبة اخرى حكمه في مرتبة اخرى وان حصل الاشتراك في الظهور بين ما وفسر
 جامع غير الذي به امتياز كل منها من الاخرات ثابت لشي من شي بشرط او شرط
 او المنفصل كذا لا يثبت له ولا ينفق عنه تقدم ذلك الشرط او الشرط مرتبة كان
 الشك او حالا او زمانا او مكانا او غير ذلك والتجدد تارة يكون صفة العلم الممكن بالنسبة
 للمادة كالمقام في نشأه خاصة وحالة معينة او زمان مؤقت وتارة صفة الوجود لا يظفر
 بشرط ارتباطها به بغير ممكنة من الممكنات التي لانها في هذا العلم قد لا يكون
 مطلبان خطين من الفرق بين اعتبار الوجود الفرق بين وجدة الصفات والذات
 وعدم التفرع والاحتجاب وبين الفتح والاحتجاب وبما بين الفرق بين اضافة الحوادث ولوازمها
 الى الممكنات وبين جهة اضافة الى الحق سبحانه ثم نقول واذ كانت اضافة الحق سبحانه
 بهذه الهيئة المستتملة على الاقدية والواحدية المذكورتين كانت بحيث لا تترك العقل
 والافكار اما لان هذه الاقدية المطلقة الخاصة ليس في طرد العقل العقول
 بتعيينه المحصول لما سري اول الكتاب واما لعدم قدرته على احاطة ما لا يشاء من
 جهات الواحدية ولا تعويم الجهات ولا تشارك عدم تبينه الشهودي ولا يخط عشاها
 البصائر والابصار ذلك لانه من هذه الهيئة المطلقة منزلة عن القيود المصورة والصور
 فليس من قبول كل تقدير متعلق بكمية مدة او عدة او مسافة زيادة ونقصانا او كيفية مدة
 وصفا متعال عن الاحاطات الحسية والفهمية والظنية والعلمية لان كلا منها سائر
 العقل العاقل والتوجه المتناهي الزائل فكيف يحاط به الا في الابد في الكامل وطاعا
 ان اجابة امتياز حقيقته فهو محقق بكار حقيقته ونور عزته عن جميع بديته
 لوجوب نقصان كل ما كان حقيقته وظاهره عد ميته في ان بطونته بالباطن لغاير

لا حقيقة اذ صفات
 الاقليات فاه
 واحدة يا نبيل
 موقوفة حقيقة
 بل حكما

كما في تفصيل مقدم شهوة الفيل
 في المجلد كان سرية الاحد
 كان سرية الاحد في الواحدة
 شهوة كما شهوة المجلد والفيل

في
 في
 في
 في
 في

ظهور

ظهوره احتجاب وظاهره مخرج عين بطونه يستقر كريب وحجاب هذا هو العجب العجيب
وهذا حكم شامل لكل ما في الوجود والمقبل اليه في شئ منه والناقص اذ لا يعمد لمخلوق من جهة
الامكان اليه هي محنة النقصان والتغير والحدوث فان قلت فمع امتناع هذه الازمنة
كيف مع القول ما سلم اليك من التميز قلت جميع تميزاتها من حيث اقلها حاسلية
لا تفيد معرفة كنه حقيقتها مع انها ولو بوجه باق مع ما في وسعها دون ما يقتضيه
جلاله ويستحق قدسه وكان له لتناهيها دون واندر راجا تحت وكل ما تفر من غير
المتناهي فمستند الى ما بقي نسبة المتناهي الى ان لا متناهي ولا نه من وراء الحجاب فكل
ما يدرك بالكشف لا وفي الاكواب ثم نقول بنسبة تعلق علمه سبحانه بالعلم كما مر انه علم
نفسه وعلم الاشياء بعين علمه بنفسه وتحقيقه يستند على حقيقة العلم على ما تارة
ابن الله عنده في النفحات نفحة تتضمن الشريك الحقيقة للعلم اعلم ان حقيقة
العلم بالشيء كان ما كان وكان معرفته موقوف على الاتحاد به كذا المعلوم والاتحاد بالشيء
يجوز ان كل ما يتميز به العالم على المعلوم فانه ما في الوجود شيء الا وبينه وبين كل شيء
الذي حقيقته يقتضي الاشتراك دون مغايرة وامور اخذ تميزه كذا سواه وتبينهم
الى هذا الامر الخفية مناسبات اخر من حيث الصفات او الموطن والنشآت والذات
والازمان وغيرها فاعلم ان حلة لظهور الانسان بوجوده ما لا ياهي عليه احكام ما به
يتميزان ومتى ظهرت عليه احكام ما به الامتياز بالكلية كملت المعرفة والاصار معلوما
من وجه او وجوده وان اخواني قلت فما سبب جهل الشيء بنفسه مع عدم امتيازه
عنه فنقول اعلم ان الخلق ليس له ساري كل شيء وليس منعينا لي كل شيء ولا
مشار اليه باشارة عقلية او حسية وهو سر المينة التي ذكرها الحق في كتبه المنزلة
واطلع عليه الصفوة من عباده فكل شيء فانه من حيث ذلك السر الذي هو سبب وجوده والتميز
لم يفرقناه ولا نفيد باسم او وصف او مرتبة او غير ذلك وذلك التي من حيث تعينه
وتعيني الامتياز اليه علة او مساجها او فراهي لثمة احكام واعتبارات يقتضيهما
لذا ان بشرط او شروط حسب حاله ومرتبته والاحكام والاعتبارات المشار اليها
تنضاف الى ما ذكرناه من الواجب واحد او سلب عنه من حيث اطلاقه واحديته وتنضاف الي
سواه من حيث خصوصية ذلك الممكن فلكل الاحكام والحوال المختصة بكل يفرق
هي المانعة له من معرفة حقيقته بدونه الكوازم فمع غلب حكم الحقيقة من حيث حقيقتها
احكامه لوازنها عرفت نفسها منعينة من حيث الامتياز الحقيقي الثابت بينها وبين الحق

كلامه وظهر الحكيم والرازق
الذي انفسه ان احكامه في الحقيقة
تتبعها على معرفة نفسه بدار
الامر
فانما العلم انفسه
الذي انفسه ان احكامه في الحقيقة
تتبعها على معرفة نفسه بدار
الامر
فانما العلم انفسه

فالمعرفة بمرتبة الحق والحكمة تحصل للانسان من معرفة نفسه مرتبة من مرتبة الحق
والحكم بالاحكام كقوله هذا الكلام ويعلم منه ان بين جميع الاشياء سورا الهيمنة مشتركا مطلقا غير
متعين بوجه ما ولا ريب ان التجلي الالهي الذي لا احد في قلنا كان حصول العلم بالانسان
واذا المربيع مانع فانزاع الذي لا يشعل شيئا من شأن ولا يتصور في نفسه مانع مما يجعله
بأحدية ذلك التجلي كل شيء بين علمه بنفسه أعني ذلك التجلي وتما يعلمه على كماله مستقلا
وهو نفسه ومحتله ثم فلا يعرف من علمه متعلق ذرة في الارض ولا في السماء ثم نقول (واذا)
تحقق أن علمه متعلق بجميع الاشياء من غير علمه بنفسه من حيث أحديته المتعظم فإن
كما قال تعالى واسم بكل شيء محيط فانه وأن الله قد أحاط بكل شيء على علم أن ظهور هذا
التعلق العلوي أعني استيعابه في احدية الصفات لله في انفسها كالحضرة الروحانية والملك
والنبوة انما هو بظهور نسب علمه فينا ونسب علمه للصوريات العلمية المسماة بالحروف
والقائيات والاعيان انما به ^{في} قال ^{من} الله في النجوم هي تعلقه بالثبوتات التي هي الاشياء
تعيينات التعلقات من تلك النسب المسماة حقائق العلوم ما فكأن خصوصيات الوجود ونسب
شيء موجود انما كذلك نسب العلم وخصوصيات من تسب معلومات لذلك فاما حقيقة كل شيء نسبة
تعيده في علم الحق تعالى ثم نقول ان الحق تعالى عالم بالاشياء من عدم شأنه محتله نسب
المعاطة التي هي اكثر من العقلية والوهمية وان كانت ما شئت رابعة الوجود متناهية
ولا نه محد ركني فيقتضي كل شيء اما لانه او لشرط او لشرط كما مر يكون كاشي
لازم او لازم لا يتغير وعلم حرا فالصانع الذي لا يشعل شيئا من شأنه والاعيان
التي لا يقدر عليها الذي كاد لا بد ان يعلم ذاته ولازم ذاته ولازم لآثار
جميعا وفراجه لا لا ونصيه الى ما لا يتناهي وأبسط يعلم كل شيء على ما هو عليه وهو عين
تعيده علمه للمعلوم لا ونوعه بهذه مثله ما عينه الحق سبحانه تعيينا جزئيا عند شرط
أو سبب أو علم تعيين مرتبة العلم عند شرط كالتفكير بالعلم بشرط طبعه أو عند سبب
طبع العلم بعبارة الله تعالى فانه يعلمه بشرط أو سبب فيعلمه بنفسه كونه وكيفية سكا
حاصل ان العلم الالهي الذي يشع العلم حقيقا تفهيمه حقيقة واستعدادها
ونسبها استعدادها ومرتبتها واحكامها سورا كان موقفا على سبب آخر أو شرط
أو مقهور على واحد أو اكثر كما مر في شرح الارادة كالاتية الالوية العلم وتعلق به
حسبما تعلق العلم ثم القدر يظهر ما عينته الارادة ثم تبيحه الكلام التوفيقية بينها
بمقارعتها وهذا ما يقول الله ان التقدير الالهي يتعلق بمجموع النظام الواقع من

وذلك والله اعلم انما يتحقق بكشف
جهاش الملكة التي تبرز الحق
معنا من حيث وهو سب

احتمال من الغرض الظاهر
لا في انفسنا الى لا عند انشأ
الموجود باهية ممكنة
القاهرة بالنسبة الى انفسه
فقط وهو حقيقة آتية

والمسببات فلا وجه لاعتراضه ان هليان الامور الثلاثة في ان قد روي عنه فلا حاجة الى مباشرة
اسبابه كادعوات والاعمال الصالحة في الاخرية والاسباب العادية في الدنيا
وغيرها في الدنيا والافلا ينفع الخلق في السبيل هذا الامور لا صلة بينه وبين النسيبة على
عليكم حين سير بعد فاعده التفسير بقولهم فقيم العربان قال اعطوا لكل منسرا على
أي عملوا فربما كان حصول الثواب بقدر ما يتقدير سببه العادة الذي هو عملكم
فان قلتم فاذ كان بعض علم الحق مسببا متعلقا بالمعلوم بشرط او سببا
كان علمه متجدا فيلزم كونه محل الحوادث وهما به بعض الامور في بعض الاوقات
ومستطيلة لخصول علم لم تكن ولا متناه فاذ في صرافته وحدته ووجوبه وكالهم
قلنا التعلق المخصوص مستلزم غير انه لا يتجدد له علم ولا يتعين في حقه امر يتحدد
فيه ولا حكم بعينه لا يلزم من التعلق الا زلي للشان الكلي بشوونه وحقيقته الجزئية
الاصلية المشروطة الظهور بحسب اننا المعتبرة حذوت التعلق لما مر من ان من
زمانا ولا مكانا وتكون علما بجميع المعلومات تكون جميع الاثبات والامكنة على
وكونه محيطا بكل يعلم كل واقع فيما بسوافتها ولو احققنا على ما بينها من نسبة السببية
او الشرطية او الوقيعية او الالائية او الكونية او غيرها فلا يتعين في حقه امر واحد
ولا حكم دون آخر بل جميع الامور حاصلة بشوونه بالنسبة الى انية التعلق بكل من حاد
الحق من غير واحد واقضا واحد وحكم واحد لما يتعلق بحسب قابليات
المتعلقات وشوونه الجزئية فهذا يحصل التوفيق بين قوله سبحانه في اليوم عرفى شان
وبين قوله تعالى وما امرنا الا واحدة قلتم بالبصر وهذا هو سر القدر وقد صدق الخبر
المتفق (الشيخ رضي الله تعالى عنه في النسخة في تاليس العارضة الامور بالعلم والتميز والظن
بين اقلية المطالبات الالائية او الكونية خاطب وبكنا شرابا بين يدى بعض ما اتم به عليك
لا جاد لا ولا محققا وقلنا في هذا الذي تروي في مصدر من ان كنت جاعلة او منسبة
في تلك النسبة الى لا نه لا يمكن ان يصدر مني الا ما ودهته وخزنته في نسختي وجردي
لا في الامكنة لنفسه نفعا ولا ضررا الا ما شئت احاطت الى لما تراه وتريده وان كان
الذي في ليس بجهلك مع شروته ان لا اله الا الله فيكون فهو اخفى من مقتضى حقيقتي التي تعلق
عليك بها اذ لا محسوس دون أثرها صلا منسجده من علمك فكم واذا لا يتكلمني ان يكون على
خلق حقيقتي ولكائنهما بالمعلم وحقيقتي عبارة عن صورة علم ربي في اذلا وابدأ
دون زيادة ونقصان وحكم وجوبه عار من امكان (القول حقيقتي عبارة عن

هذا هو الوجه الثاني في ان
الوجه الاول في ان
الوجه الثالث في ان

صريح علمه بطلان ذاته اليه لا يعين الله فيا يوصف شئوي ورويهما لها في القاموس
جاء بين هذه النسبة الاطلاق في الغرض من وجهين صورتيين شهورهما واحكامهما
اليه لا تنصير ولا تنجيه والي هذا الشأن الجاه الاشارة بيني وبينك وهو اول
منها في القريب ويخرج منه اربعة تغاير من وجه ولا يغايرها هذا الشأن بوجه
أبدا ولا يتفرع عنها الى ابدا الا بدني هو من كل وجه وليس من كل وجه
بل من بعض الوجوه حقيقة هذا شأنها كيف يعم ويصدق اسم الجاه فان قيل
بلسان بعض الحكماء في الحقيقة والاشياء وان كانت منقوعة عن الشان الجاه المذكور وتوازيه
المذكور في كائن اصول ومقد مات وآياتها والاشياء المطالب والصور والاشياء
والاشياء من الاعمال التي بسببها تقع المعانيات وتنوع المطالبات نتائج وثمرات
فالمعقول فيك ما ينشخص عنه وصفه لم يكن له من قبل ذلك وصف أصلا بل بعدك
قبل الحكم والقياس والوصف وخرج من كائنات قد رتب من كل وصف الى
كيفيته وجبته به في قول فالصانع من هذه الحقائق بعد تعيينه فأمره في كائنات
هل هو أمر وجهه في معقول في او هو شئ غير معقول ان كان اسرا وجوده في غير معقول
في هذا الوجه في كان منه ومنى ما تذكره ويعود الاطلاق في المعقول به فخر ما
وان كان شيا غير معقول فما حليته فيه ولا مند وجه في حقه فانه من معنيين حقيقيين
وأنت فحسب أي أكرم مثل هذا من لا يعرفه كذا يعرفه وأما في وجهه في وجهه في وجهه
أكرم هذا منك وأنت أشهد شئيه وأرغب فيه شرع في غير مأمرة شهود أو كفاها
أن هذا اسر قد رتب وان المطالع عليه غير مطالب ولا مجموع ولولم يكن الامر كذلك لم
تظهر القابلية في الاطلاق في هذا المقام ولم يتبين من شهد هذا وعرفه من شهد
يشهد ولم يعرف وغاية ما في الوجه ان يقال ان الذي قلناه بلسان الامر
والحجة والمكاتب والمطالبة والتوبيخ والانتذار والبشارة وغير ذلك هو من معنيين
حقيقيين اليه لا مند وجه من حكمه في مقابلته ما افشحت حقيقة ذكره وفعله
فأقول فقد قلنا في حجة فان البعض تابع لكل والشرع ظاهر بصورة الاصل
وقد قيل لنا في حجة ادم فحجة ذريته ونسبه ادم فحجة ذريته ولولا هو لم
تكن انش زوجه فاذن لا مند وجه من حكمه الحقيقي ولا حدود هناك عنا ولا تبدل
وقد حقت الكلمة ولزم الحكم وشهود مثل هذا ومعرفة والاحتجاج به يظهر
مصدق في كل مستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ثم قال رحمه الله عنه

تولد وهو اول من خلقه
قد سبق في امكان الاصول
ان الوجه في الخبر من كل وجه
والغرض في الخبر في الاصل
وجه لشهوده في هذا
الذي في خلاف العكس

فان وجهه في كائنات
عقل ما كان في وجهه في كائنات
فان وجهه في كائنات
عقل ما كان في وجهه في كائنات

ثم وجهه في كائنات
عقل ما كان في وجهه في كائنات
فان وجهه في كائنات
عقل ما كان في وجهه في كائنات

لا

في آخر ما في الواردة هذه ترجحة ضمنية ذكر بعض أمساك إلى وانما يكمل على بلان البكر
 والذكر والاستيلاء لا الهالة والاحتياج والانتشار ليحقق وجوب ما قبل ان
 يقسم به عليك أو شوسن اليك من أسايك وصنائك ومبدعاتك ومكتوباتك
 ما علم منا وما لم يعلم ولحق عما سبق في حق التي لم أر مثلاً ولم أسمع الا ما عرفت
 عن ادلال ورحمة عجزك وادلال الذي لا يعرفه غيرك اذ لولا ذلك العجز لكانت
 عن بعض مقتضيات حقيقة الغد الثابتة لبعض المراتب من بعض الوجوه وبلت
 بما يتناسب بشروط تضمنهم رضاك الاعلى لا تمكث حقت الكلمة ولزم الامر
 وغير الواقع عندك مستحيل وان فرض امكانه فهو واجب والحق ثم نقول
 قد مر ان الكمال هو حصول ما ينبغي كما ينبغي وانما قسار ذاتي وليس اي
 وان كمالها ذاتي من وجه واسيائان من وجه وكل حصول تابع للوجود فن كان
 وجوده عين ذاته لزم ان يكون كماله التابع لوجوده بنفسه اما كماله الذي
 في كماله الاساي فانه لا زمر الاول لا اول لا زمر وهو العلم الذي
 يلزمه القدرة حسب الارادة لذا سري بعض العدا وجهه انما في النفس كماله
 في كماله في العلم والفكر وان كمال الاساي ذاتي من وجه كما مر وان يكون
 وجوده بالقدرة لا بالقوة لوجوب ثبوت التي لنفسه وبالوجوب لا بالامكان
 لا امتناع سلب التي عن نفسه وان يكون متبعا عن الغير المعلوم والقدرة ان
 وهو الغير بالحوادث المشهودة في الاوقات المحدودة كطرف عدم الامكان على
 الحصول مثل السقم عقيب الصحة وسائر الاسيائات المذمومة في الحديث
 والمواد الغير عليه وتحول الازمنة فيه أمثا تحول الحق سبحانه تكلل الذات
 في مراتب شؤونه واسمايه ومطاهره كماله في كل يوم هو في شأن كل لحظة
 وليمة في ان الى مظهر او كثر فليس بمتنع والفرق ان الاول يقتضي التغير
 بذاته وهو قادم في صرافة وحدته وان في يقتضي التغير في نسب وإفانها
 ولزم ان لا يكون المحذورات ولو بوجه عقلا لا متناع ان تكون الشا هي لا يتناهي
 فلا يكون لتبدله سبحانه لان بدو من نفسه ولا تصوره لان بقائه
 من بقا وجوب وجوده وان لا يكون كونه اياها لاجل لاسواه في وجوده
 أو بقائه لا يتخذ اثبات ولا في كالاته لان لوازم وجوده الكامل في ذاته
 وان توقف بوجه الشرطية على مظهره بل واستعداد له فذلك التحصيل

المستدعى لظهوره

خصوصية توضح الحوادث المطلق لتوقف مطلق الفين عليه وان لا يتوقف عليه تكوينا غير
 والام يكن الجسد الكلي في الاذنه الفيد واذا كانا توقف على مظهر او استعداد
 لتجسيدا خصوصية التوجه كان ارتباط الاشياء به من حيث الوجه الذي يحصل منه
 نسبية ونعوتية من حيث تبعيته في سر احواله الذاتية لا من حيث الوجود
 والبقاء ولا يرتبط هو كانه بالاشياء حيث امتيازها بتعدد ما عنه لا ارتباطا
 بالاشياء بما هو ظاهرها وبسط الفعل عليها وقد مر في امهات الاصول ان التأثير
 انما يكون من حيث الامتياز والمناصفة واما المرئى ارتباطه بها لما جاء اليها
 في وجوده بل من ثبوتها عنها في ذلك لانه عين الوجود لزم ان يتوقف وجود
 الاشياء على ما هو عليه او موجوديته كل موجود بالوجود ولا يتوقف وجوده
 على لانه ذاتية ويكون متغيرا حقيقة عن كل شيء وان افتقد في تبعيته
 الا شيئا الى حقائق الاشياء او ظهور انما كان بالشرطية لا بالهلية كما يقتضيهما
 اليه كل شيء في وجوده ويلزم ان لا يكون بيده وبين الاشياء نسب لغناه
 الذاتي عنها الا الذاتية الذاتية الازلية بتعلقها كما في كنه بحسب اوقاتها
 المعينة فان قلت فعلقة الغاية لما كانت ما بشئ ان لا وهي كما ينبغي انما هي
 نوره الوجودي ينبغي ان لا يكون بين الفين والمفاضلة حجاب فلما لا ينفصل
 بالقياس وتلبس الاسماء بالمعنى وتغيير التعيينات والتعددات التي هي نفس الوجود
 موجودة حقيقة كما هو في نفسه وفي آخر التصور وكفى تكوينا هو الوجودية وهي التي
 الغير المحجولة العدمية وانزاع العدم لا يمكن وجودا ولا يعتبر موجودا اما المرئى
 ينضم اليه الوجود اما ذلك الذي في الدنيا فاما في قربه وودوه كما لا يدرك البصر
 الهوا ونفس المدقة والعقل الاستيعالات الجزئية المراجعة واما لفرط غيرة وعظوة
 كما لا يدرك البصر فربما الشمس في عام نورها لا يتغير فيه سواد او طهارة مع
 انه ملوح الانوار والعقل حقائق الانوار العالية من الارواء والنفوس وقد مر
 ان تلك الغائية فسر عالمها بالعالم الازلي الفعلي المتعلق بالكميات كليات والجزئيات
 كلياته وليس بشئ اذ العلم الفعل ليس هو الموت بل هو ما لا يكون مستلبا من الجواهر
 فانه من حيث هو علم حاك وتابعة للمعلومات كلما كان اوجزيا والنسب العلمية
 لا تتغير كما علم وليس سلم فلا يلزم من تغير النسب تغير الذات وفسر هذا في شئ
 رصده تعالى في رسالة النسخ والتدراية الغائية الازلية بمجسمها وليس بشئ

مطلق ان غناه اذ انما هو غير اعتبار ذاته
 وقيل لا وجود له في ذاته
 ذاتية انما كانت في وجوده لا في ذاته
 كما في قوله في قوله لا في ذاته
 والوقوف على القولين

هكذا في الامر
 ولعله
 والاعقل لا وكذا
 فيما ياتي

مطلق ان غناه اذ انما هو غير اعتبار ذاته
 وقيل لا وجود له في ذاته
 ذاتية انما كانت في وجوده لا في ذاته
 كما في قوله في قوله لا في ذاته
 والوقوف على القولين

مطلق ان غناه اذ انما هو غير اعتبار ذاته
 وقيل لا وجود له في ذاته
 ذاتية انما كانت في وجوده لا في ذاته
 كما في قوله في قوله لا في ذاته
 والوقوف على القولين

كان الظهور التخصيص ليس بآزلي وأما تعيين الاحكام من خصوصيات تلك الحقائق واعمالها
 كما مر لا من الحق من حيث هو لان شأنه القيمة والظهور من موافق النسب عليه فالحق انفسانيته
 وان نسوت بوجه آخر محظوظة حقيقة عندنا انما عند نوره الوجودي على من انبج في براه
 غيبه وحضرة العلمية صورته التي هي نسبة معلوميته واستعد لقبوله حكم الجاهل
 ومظهرية كمن حسب ذلك الاستعداد اذ باعتباره شعب حصة الوجود فهو كانه من
 حقيقة الغيبية واطلاقه الذي الذي ليس ككلمة شيء فلو كان من حيث تعلقه بالواقع
 واقفا رها اليه في الوجود وتوقف خصوصية ظهوره في كل مظهر على نسبة معلوميه
 عمده هو السمع البصير فالاول بظهوره تنزيهه بتضمن التسمية بتصوره المثلية
 او الكافي بغير زائده والثاني بظهوره تنزيهه بتضمن التنزيه بالخصوص فان حقيقة
 والبصير ومطلقه ما لم يرد عليه في النظر الشائع كما مر في اوائل الكتاب ومن الغائب الاشياء
 ههنا في الغيب واسم التنزيه اما الاول فقال في حق الله عن في النيات الطيف الاول
 من الحق الى المسمى ههنا عن صورة صفة اكلية سبحانه وكم حكم من آيد على الكمال
 الذي وكنان كمال كل واما هو بآلية واكلية بما يقضي منه بعد الامثلة كذا كذا القيمة
 الوجودي كمن بآلية كمال الغائب من الطرفين والمظهرية فالامثلة هناك عبارة عن الغيب
 الذي من حيث وجوب الوجود وعدم الحاجة الى السرك وعن سر الصدقة فانه لا يظهر
 في الحقيقة ولا عوز ولا فزع وكما كان فان وهو كمال الاسماء والصفات فانه مقرون
 بالوجود الفايض على الكون بموجب اكلية فالإيجاد شأنا كمال لان الوجود ممتلئ بال
 كماله سبحانه فوجوده لم يوجد كماله الاسماء بآلية له سبحانه من حيث تعينه في صورته
 الذاتية اجزاء الاسماء والصفات بموجب اختلاف فطوره ونوعاته هو احده في حق بآلية
 التي اشتملت عليه فانه كماله واما الثاني فيعلم ان التنزيه الالهي انواع ثلاثة عظم
 وشرعي وكشف قال التنزيه صفة في النصوص اعلم ان سورة التنزيه العظم هو تبيين الحق
 عما هو سوي بالصفات السلبية عند راعين تعاليم مفروضة في الالهة فان غير واقعة في الوجود
 والصفات السلبية شرعية في التعدد الوجودي والاشراك في مرتبة الالهة وهي ثابتة
 شرعا بعد تقرير الاشراك مع الحق في الصفات الشريفة في المشاهدة والمساواة واليس
 بقوله تعالى في البراقية وفيه الصافين واهل الحق وارحم الراحمين واهل الكبر والنفوذ كك
 واما تنزيه اهل الكشف فهو لا يثبت اليهم مع عدم المعصية ولتبيين الاحكام الاسماء بعضها
 بعض فانه ليس كالحكم بآلية بل من الاسماء ما يستحيل ان يكون بعض الكلام اليه وان كانت

اذ لا يظهر في الوجود كماله
 وايضا لا يقد فيه الا بآلية
 كل شيء

ما بقية لا سيما في هذه الامور في الصفات ومن شرات التصرف في السويك مع بقا الحكم الموصوفون
 فمرة بعض سلبه او تعقل كما لا يتكافى في الحق بايات مثبتة واليوم واما في الاعتبار ان في
 وهو تعلقه بالكانات ويكثر ضمه بافتراض الممكنة وتدلهم بشروطه في اعتبار الموصوف
 فبينها ما ايتى اصول ان التعلق والافتراض نسبة وكل نسبة تعلق بالمتنسبين فيجوز ان يكون
 لها باعتبار تعلق كل من المتنسبين اسم براسه كما في النسبة بين الموصوف والموصوب باعتبار
 الفاعل اي باعتبار الموصوف وهو با وكذا الموصوب وهو موصوف فكذا لا يبعد وجود الاختلاف في ذلك
 بعد في تسمية بعض الوجوه الضمنية باعتبار اصل الاعداد وحمل الاطلاق هناك باعتبار التميز
 والتكثر الظاهري والتغير للسوالي او المتواركة خلفا قال الشيخ الكبير روية انه من فاعله خلق بهذا
 فاعتبروا وليس خلق بهذا الوجه ذكره وجمع وفرق فان الذين واحدة وهي كثيرة لا ينفرد ولا
 ثم ان الامر انما هو الاعتبار في جوار ان يفيد احكاما خارجية كاللحاة ان الضم كالمقابل
 من الاحبار والاجتماع فترى انما هو مسكروا لا تاروا لهيئة اكبر منى والبيت والحداد ومنه
 ما من غير اجتماع الهمم والصوره المعنوية للموسم الامام وغيره في الانوار فيجوز ان يكون
 تصان على التعيينات الموجبة لثبوت احكام الامكان عند انتم المصنفه التي في ثالث العاشر
 والاطوار في ذلك ان الاجتماع على انه مظهر للجمع الاحكام الاجمالية التي في المظهر والاطوار
 كما في ذلك حال لا وجود لعيده وله الحكم ليس له حاد فيفيد من اداس سر التكميل الذي
 به امتزاج النور الاخذ والخلقة الامكانية على بساط الانوار مع تدلا بين التكميل والاطوار
 في بدخل تحت احساس الفراس الضمنية من الانوار والاشعاع في نسبة نور الشمس الى عين
 القنا فيش ونور الفراج الى عين الاعشى كقضية صحيح على اعتداله المقدار في هذه الحالة
 وقوم من جهة اشتراط كازايد ايجاكاب احدى ذات المعروفة لا يورث في ذاته غير التقييد
 والتعين لا يفرض من التخصيص والخلو والافتقار مع العلول كما في ايجار الزاوية عشر سموات
 فتتغير ذاتها على كذا الاعداد والاطوار ويظهر ان التعلق واحكامه من حيث تعينه الالحاق في
 يكونا برزخا بين حكميهما المتخالفين وهما معا بين كل مختلفين وفارقا بينهما بالامتياز بين
 وكل ذلك بافتقار ذاته اما به واسطة شيء او بواسطة صفاته وما يتعلق به من مظهراته
 فهو المبيضة للكل ولا يمسك بجليه والى ان له اخر ابا في حكم تدليس والى ان يكون
 مشيئة ومحيية ومفهور فبعضه وبطنته قال الشيخ رحمه الله عن في التفسير المصنوع
 الكلية التي تنتمي اليها الصفات هي ثلاثة للصورة الالهية التي لها الغيب والمعرفة تكون تسمية
 التي لها الشاهدة والسر للبايع بينهما وكذا الامر كالتالي في قسم يخص الحق وقسم يفرض به

اشتراط الظلمة المتفرجة قطعا
 تشييل صريح العالم الثالث
 الذي هو مجموع الاعلان والامر
 ومشيئة الكليين الكبار
 مثل هذا التعلق لما هو موصوف

الكون وقسم يشترك بينهما وينتهي المقام النهائي الذي هو المبدأ فما يخص الحق ^{والموت} أو
 نبوتية أو سلبية فالشأن لا حظية الوجودية هو العلم وتقدم وجوده على كل متصف بالوجود
 وأوليتة الإرادة والطلب وقبوله في كل وقت وحال وظهور مرتبة كل حكم محسباً والمجيب
 وجوب الوجود وجوب النبوت على الدوام والسلب يكون ^{أي لا يمتنع} لا يمتنع ولا يتغير ولا يتغير
 أولية لوجوده ولا يحاط به فهذه من مقتضيات ذاته لأن تعرضه من مقتضيات الظاهر
 وما يخص الكون عدم كل من المذكورات وأنشأه بوجوب النبوت دون وجوب الوجود فكانت
 وتقلب الأحوال عليه بخلاف الحق سبحانه فإنه يتقلب في الأحوال ^{والموت} والسموات والارضين يبدو
 في البرزخ الأول ومشتركة ذات وجهين باعتبار ما فيها من جهة إلى الطرفين كما نبوتها الحق
 بنسبة الاشتراك ما اكتسفت ذاته قبولها بعد الشرط وقبول كل حكم من أحكامها ^{شريعة}
 وأعلم أن التجدد وظهور تلك الأمور ومعرفتها لا نبوتها في عالم الأحياء كما نبوتها في النبوة
 أو نبوتها من أنشأت عنه لا نبوتها وتبعيتها لا يظهر إلا في العالم المذكور القاطن عليه القريب
 قال بت الحق وغيره كان ما كان هو ما اكتسفت ذاته من حيث لم أره ولا كان ثابت نفسه
 أعلم أن لهذا البرزخ بين الضياء أما ما امتاز به الحق عن الخلق فلم مرتبة الغيب والنور
 المحض ومن شأنه أن يدركه ولا يدركه والقيام خلق مظهرية السابغ والعبادات النازلة
 والتي لا الأولية وأما العنصرية الكلية في تلك النسبة على مرتبة الامكان والعدم المقبول
 ومن شأنه أن تدركه ولا يدركه ولا يملك من العبادة العينية والتي لا الآخرة ^{البرزخ} ومن
 معنى مظهرية المقامات الكلية المقام وأما البرزخ المنعش بالضياء السابغ بالعاقبة شأنه أن يدرك
 ويدركه وله من عبادة الجامعة كالغيب والضحى وما لا يتقيد بأوليتة ولا آخرة ومن
 المورثة القابلية في الله وعن مظهرية المقامات الكبرى المقصود القيام في الوسط الموقر كل
 ذي حق حقه كونه الذي لا يحيط كل شيء هلكت في هذا المقام الفردية الأولى لا وقوع
 الاتكاف والشمائل بالكمالات الخمسة ثم كلامه إذا جعلت وقدمه أول
 لزوم الوجود من حيث الألوهية العلم كان الحياة شرط لآلة وتكوين نسبتها
 بالعلم وأخرها العلم فنقول متى أدرك الحق غيره أو شاهده غيره أو طلب أو غوطب
 ليس ذلك ما حيث هو في مرتبة نفسه إذ بها عزته ولا بنسبته بالطينة لأنها تفتقر الغيب
 كما البسط بل من وراء حجاب عزته التي في تلك المراتبة بنسبة ظاهريته وحكم تجليته في كبريائه
 أنه ليس لا تكلم نفسه إلى رتبة تعالیه وتلك النسبة الظاهرية لا يمتنع من حيث إيمارات
 وجوده المقام إذا انتقص في نفس الوجود محال بالممكنات أي غفائقة كان لا ظاهراً ولا كلاً

ما
 نقله

أو باعتبار المكنات الماهرة وهي آثار العقول التي هي التعيينات وذلك لما مر من أخذ
منه النصوص من أن نفس العقول لم تظهر ولا تظهر أبداً الوهم حيث شرف في نور
أي نسبة ظهورها وظهورها مع إزائها في الموجودات لا يحاط بها كما هو ليس اعتباراً وتعلقاً
بالغير غير ذلك المذكور من نسبة ماهرة من الحقيقة المذكورة في الحق سبحانه من
الوجه الشكلي الظاهر إذا نظر إليه فحين وجوده مفيداً بأنواع من المصروفات لا
باعتبار الأثرية لكل متعين من الأفعال المكنة لكون تلك الصفات نفساً مخصصة
علمية جداً ومزاهية وهذه هي العقائد المتبوعة وإياتها للساعة عند الشك في الصفات
التفسيرية والبنية بما يتبعها إلى وجه من العقائد الإلهية سواء كانت عوارض شاملة لغيرها
أو خواص غير شاملة أو متوزعة أمر منها والثالث بالآثار التي تليها لأحكام الاسم
الذي هو من أسرار الحق سبحانه تلك الأحكام أو كائنات الأوقات ماهرة وهو
روحها الأربع بالترتيب وقد مر تفسيرها والمراطين وتفسيرها التي رضى الله عنها في
التفسير بمواضع تعيين الشك في تفسيرها بها يظهر به نفس الشيء وقدر
فسر روحها على حال التي ياتلهم به ومقامه بما يدل على معرفته ومكانه يستقر
مذهباً هو متغير ولا ريب أن لهذه الثلاثة أيقنة مدركة في تعيد الوجود وكانها لم
لم يذكرها أذ ليس المراد استيفاء وجود التفسير بل التفسير ببعضها ثم ذكر
التعريف والتعريف بسم خلقا وسورة وستعرف سره عن قريب إن شاء الله تعالى فنصف
إلى الوجود أذ ذلك التعريف عامر ومعتبر كل وصف من أوصاف الموجودات
تقريباً لله فوق أيديهم بعد قوله تعالى أن الذين يبايعونك الأنبياء يعرفون الله
ويستجيبون لكل أمر من أمركم غروما ربي أذ ربي وكفى أسراراً وقيل كل حكم من أحكام
غرومته في تعدياً وتفسيراً في كل مقام بكل رسم غرومته لتبليغكم حتى تعلموا ما يريد
ويذكره بكل مشعر في بصروهم وعقل كائناً ما رايت منها الأوزان الله فيه بغير
أو قبله وذلك بعلمته الإلهية أو بعده بشوهد آفته أو بقرب النوازل من الله
الانصياحات السريانية بتجليه الإلهية الغير متعين في كل نفس وهو سره الذي
المقدس عن التجرد والانقسام والعلو في الأرواح والاختصاص كما تقدم في الأمر الثاني
ثم أقول لا مند وفي تحقيق الوضع عن قواعد كرهاً في وجهه عن في التفسير
لتحقيق الشك وأحكامه وأقسامه أن مبدأ تعيين جميع الموجودات مقام أمده
الجميع الذي ليس وراءه اسم ولا رسم نعمة الاسماء من هذا المقام تحسب أحكامه

التي يشتمل عليها وهي الاسماء المنسوبة الى الكون في تجلي الكثرة والحكاما يتلاني
 العقول النظرية وتبين ما ذكره سر الوحدة والحد المستحق فيا فتبين عن اضافته انما
 الى الحق المنهية عند جامع انما تزد باحكام الكثرة على ولا تدرى كسبها تالمر تشهد الوحدة
 الحقيقية التي لا يقابل كثره بل نسبتها الى الكثرة والوحدة العلوية عند المجموعين
 السوية ومنبع لها ولا حكامها مع عدم التقيد بالمنهجية ايضا غير متولية النسب لها مع
 لا حكام الكثرة من حيث وحدتها حقيقة العالم وتبين الحق ما تلك الحقيقة الجامعة وهو العالم
 اذ وجود كل شيء الحق من حيثيته فالوجود آتبع شؤونه وهو والشؤون
 من حيث ثقلية فيا ومثال ذلك ومنه للكل الا على ثقل الواحد في مراتب الاعداد
 لاظهار ابعائها ولا تظاير عينه من حيثها كما في جملة الواحد العدد وفقر العدد الواحد
 من ايقان الاسماء والاعيان عين شؤونه الحق لتمييزه عن الا بعبود عينها من حيث
 هو غير متعين في الوجود للنسب الى الحقائق عبارة عن ثلبس لشؤونه بوجوده لا تعبر
 شؤونه واختلافها عبارة عن خصوصيات المستجبة في غيب هويته ولا مرجع لتلك
 لانها غير مجبولة كل ما يرك ويدرك فهو حق ظاهر بحسب شأن من شؤونه القايضية
 وتعدده فاهرا كما في كماله يشه في نفسه وانظر الى احدى الصورية الجسمية التي
 بصرك وكون الفواصل المعقدة تطلق الصورة الجسمية امورا غيبية غير مدركة بالعين
 الفاضل بين الظل والشمس والسواد والبياض والصلب والرخو وكل برزخ بين امرين
 سمين بينهما يرى حكمه ظاهرا وهو غيب لا يظهر الا وان الفواصل البرزخية هي الشؤون
 لا الهية وذات روي الله عنه في حواشي نفسه ان الوجود كما انه من حيث حقيقته
 واحد غير منقسم فذلك من حيث صورته واحد محض والفواصل المعقدة هي
 الوجودية المنفردة لكل على نفسه قسم على اولى وهله تعدد اذ ركنه كالفواصل بين الظل
 والشمس وبين الالوان المختلفة المتكيفة وقسم بطل فيه انه مؤلف او مدرك كايين الاجام
 من لطف وكلفة ولين وصلابة وغوفا ولول الحقيقة لا فرق بين القسمين في انها معان
 مجردة فلهذا انزها لاجنها وظاهر ليس الامورة واحدة لا تحكم عليها بالانقسام الا
 حيث احكم هذه المعان المبرزة للتمييز في الاموالا غير المتكلم في ذاته بتجزية فلهذا
 مستور والفواصل برزخ معقولة ذات احكام مشهورة في حيث النعين في
 انما ما غلب عليه حكم الروحانية ومجمل الظهور كالارض والكوسى وما ظله عليه
 الجمع كما في الظهور التفصيل اذ انما كالمولدات الثلاثة والوسط الذي تقع منجما شمع

العلم

مشتملة على درجات لكل منها اهل كما لسموات السبع والاسطوانات الاربع
 والاهم بصرفه الكل في المقام الاجمعي الذي لا يتعين قبله اطلاق ولا غيرها هو
 الانسان وله المآة الشئون على قسمين تابعة ومشتركة فالتابعة ايمان العالم والمؤمن
 قسما عامة للجملة وهي اسماءها وصفاته وخصائصه والجملة وهي اجناس العالم واسك
 والاركان وان شئت سميتها الاسماء الثلاثة التفصيلية وفي التحقيق الاولي الجميع
 شرويه واسما وهي حيث هو ذو شئون فله تعلق الاسماء الشئون والاعتبار
 الاصلية فيسمى الحق سبحانه باعتبار اعتبارية تميزه الاول بالحد الوجودي لا بان
 ظهوراته التفصيلية واحدا وباعتبار ظهوره في حاله تستلزم تسمية احواله
 ابداعية اذا ما وباعتبار تميزه في سائر المقام على شرويه القابل من آثاره
 وباعتبار انبساط الوجود المطلق على شرويه انفا مرة بظهور الرحمن وباعتبار كونه
 مختصا بالرحمة العامة كل موجود درجته وظهره من حيث الحالة المستلزمة الاطلاق
 على الاحكام المتعلقة من بعضها الى البعض تأثيرا وتأثرا وتساويا وتمايزا وغيرها يستلزم
 تسمية تلك التفصيلية وباعتبار كونه مدركا نفسه وما انطوت عليه في كل حال يستلزم
 على وباعتبار سرية الذات التي الشرح من حيث التفرع من الغيبة وروام الادراك
 مع جواهر اعتبار الميل المتضمن بعض الشئون بسوالاتها وللجنة الموهبة
 انما رالتخصيص الثابت على شئون اخر مريد او باعتبار ظهور اخره في احواله تخطيط
 بتضمين التخصيص المذكور قادرا فانظم بهذه الشئون امور الوجود والربط وزهق
 الباطن وسطا ثم نقول وكل ذلك الجعلي والقران وجوده بالمكاشفة اليه
 وتعيينه متبدا بالصفات المظهرية وتعدده بالتفصيلات الخلقية يتجلى وكيف
 وكل بالحجة الاصلية السارية والشيعة الذاتية الازلية الجارسة فلهذه من الكلام فيها
 المحنة المحنة الاصلية فتجمل ما في قوله على امره عليه السلام فاجبت ان اوفي قال
 ابن ابي عمير عن ابي بصير في المكنون والمآكات شرويه ذاتية وكان الاستحالة التامة للذات
 لا تحصر الا بالظهور في كل شأن منها لتعظيم ورويه نفسه من ذلك الشأن
 ويعقد انما يقبل من اطلاقه في توقف كما لا يرى في الظهور في جميع الشئون
 ولما كانت الشئون مختلفة وموخر منحصرة وجب دوام تنوعها في ظهورها سبحانه
 لا اله الا الله فان خلقه الى ابد الابد واما الشيعة الذاتية فهي الاختيار الثابت
 الحق سبحانه قال الله تعالى في النمل انما كان الله ليكشف لاس

على التوهم المتصور في اختيار المطلق الذي هو تردد وافتقار بين امرين كل منهما محال للوجود
عنده فينتج عنده احداهما لزيد قايده او محله يتوهمها فاحتمل هذا يستلزم في حقه
مبينا انه لا نه احد في ذات واحد الصفا متوهمه واحد وعلمه بنفسه وبالاختصاص علم
واحد فلا يصح له تردد ولا امكان حكمه مختلفين بل لا يمكن غير ما هو المعلوم المراد
في نفسه وليس هذا من قبيل الجبر كما يتوهمه اهل العقول الضعيفة اقل من ثم يتوهم
فمن الجبر فان توهم متوهم ان العلم هو الجبر لانه لا يمكن خلافه في متعلقه فلنا العلم
كاشح لا موتر وتعلقه بالمعلوم انما هو لغيره فان توهم متوهم غير المتصوره بين
على نفسه لا على الحق فيستحيل ان يوافق في ذات الحق شي بل يستحيل في الحقيقة ان يوافق شي في الحقيقة
ويقاربه من جهة ما يصادف ولو لم يكن به لزوم ان يكون الحق موافقا لنفسه فاعلم وقابل في الحق
في مشقة الترجيد وعند المحققين من اهل النظر فيه انه فيكون جارا ومجسرا فلم يكن واحدا
من جميع الوجود فلا اختيار الا لشي انما هو بين الجبر والاختيار المفهومين للناس وانما محله
متوهم اقدار وجودها اول مرتبة في مرتبة علمه ان لا واحد امرية ترتيبا لا اكل
منه في نفس الامر وان حقيق ذلك على الاقرين فالاولوية بين امرين يتوهم امكن وجود
كل منهما انما هي التسمية الى التوهم المتردد اما في نفس الامر فالواقع واجب ويستحيل
الوجود وان حكم المحقق بامكانه هذا اما قاله فان قلت فوالواقع واجب وكيف شامع
بامكانه ان يحب الواقع المعين ولا يهيم وان يشاء ولا يشاء وان شاء بكييفية اخرى وقد استدلل
في شرح الفرقان رحمه الله عنه فيمنعه بقوله تعالى انه تعالى ربك كيف مد النظر انظر
المتوهم على الكثرات ولو شاء جعل ساكنة لم يمد على ان الله لو لم يشأ الحال الصالح لم يظهر وكان
ان لا يشاء به يظهر وتحقق الشيء لا يمتنع به فاستدلوا به بتوهم محقق وقد وقع في اليد
حاليه لم يكن وكنت صدق الشرطية لا يقتضي صدق المقدم او المكنة فلا ينافيه قاعدة الايجاب
عن الاختيار والواجب المذكور فيقولونهم في الايجاب اكل العالم لان لم ان لا يشاء ولا يظهر المنفي
الامر المتوهم العقول الضعيفة واما لانه مبينا باختياره الا حقيقة في العالم
ثم ليس له من اختياره في الحقيقة في حقه مبينا فذلك باعتبار تعلقه مبينا
بالعلم وظهر انما في المظهر البخرية واما في اوصافهم اليه كما ذكر ولا يبعد ان
تعمل كل ما هنا على ذلك انما حقيق في الحقيقة فيكون عدم الجبر بنسبة وحده الصفة
وفضاه انما على العالم ويكون جبرية الاختيار لا حرة امرة الكمال وجبرية عليه
التشاكل في حقيق الفرق بين الاعشار ما اشار اليه الله من الله عنه في ان الحق

ما عداه

نسبة الوحدة الصرفة ولما غلبت على العالم ونسبة التعلق العالم وتعلق العالم به
 من كونه الها لا من حيث محطه ذاته وإنما التعلق والابتداء عبارة عن فهمه سبحانه في الماهيات
 الغير المجهولة التي كانت موكية لظهوره ظهور الاختيار والاختيار في مركز التجرد غير
 بهم فلا سمحوا انهم نسبة الى الحق ولم يحفظوا باي اعتبار نعم اضافته اليه نسبة على نحو
 ما يحفظونه في انفسهم وانما يمكن انما في هذا النوع من الاختيار الى الحق من وجهين اخرين
 احدهما من حيث مرتبة احدى جهات الكيفية بان له سبحانه كما لا يستوجب كل وصف
 ويقتضي كل حاكم في كل مرتبة كل حكم لانه المعنى المحيط بكل كلمة وحرف ومنطوق وظرف
 وكل ظاهر باطن نسبي او صرف والى ان نسبة الماهيات الغير المجهولة الى الوحدة
 نسبة للمراتب الى ما ينطبق فيها ومن شأن التتميم ان يظهر بحسبه التتميم لا بحسبه كذا في الجلي
 الحق في امر ما او حضرة او عالم لزمه الحكمة وانما ان ينسب اليه سبحانه امر ما لا يخلو
 من حيث ذاته بل من حيث تجليته فيما تجلي فيه ثم لا يمتنع ان يقول الحق في لهات
 الاصول ان الحق سبحانه في كل مع انه قابل لا حكمه مطلق وغير متعين في نفسه بل وقد مر
 ان جميع الموجودات كصوره واحدة محصلة لذلك المطلق الموجود بنفسه الغير المتغير
 في نفسه من لوازمه ان يكون الحق سبحانه في كل وقت وحال هو ان يكون كحقيقته
 الاطلاق والتفصيل ونسبته الى الوحدة الصرفة والاشارة الظاهرية او نسبة الى حضرة
 الوجود والامكان كيف قلنا لا غيره اذ هو الذي يظهر في صور وشؤون واحوال
 في حال كونه مظهر الغيب ذاته بكمال وحدته واطلاقه وتجليه بكمال شفاعاته وان
 لان لازمها البقاء والافتقار وتنافي الازمنة ملزوم تنافي المزمعين كمن الشفاد
 حكم الفصوصية بالقياس او بعدم تنافي صورته عنهما قابل لها وفيها هذا
 بمعنى انه لا يامر لا يرد وان كان حصول احدهما وهو المطلق باحدى والآخر وهو
 حكم التقييد بواحد منهما بواحدة من الحقائق الكونية للثبات والنسب الاساسية للثبات
 كان قابلية الانسان لتخصه كناية ذاتية وحصولا وعلى هذا انما سبحانه
 وهو الوجود المطلق هو الجامع بين كل امرين مختلفين جبا بالفضل وشيئا لا متعدي
 فهو الغائب والظاهر والبارز والظاهر والاول والاخر والظاهر والباطن وعلى هذا
 فله من جهة جبره بينا الحكم اذا شامخة ذاتية ظهر في صورته وان لم يشأ لم
 يظهر وقد مر تحقيق صفاته بوجهه في تشخيصه بصورة لا تنافي اتعافه
 بتأثير صفاته من حيث كانت الاصلية ووجوده الذاتي وعزته الحميدة وقد مر

المتجلى

ولما كان الامكان من حيث
 المظهر والظهور والغير

الاطلاق

الاطلاق لا ينافي ظهوره بغيره الاشياء واطلا رتبته بها واطلاها على من حيث هو
مرتبة واطلا على كل القيود وغناه بذاته عن جميع اوصاف الموجود بل هو سبحانه الخلق
جميع الحقائق سواء كانت او كانت ممكنة الاجتماع فالتفت او توافرت فثبتت فقلت
لا متاع اجتماعها فلا لغيره اذا هيئت اول تعينها في انفسها اي بعضها بعضا بالنسبة
الى الحق فقط حدثت الوجودية فلا غلبة القوم الا رواه جنود مجنده فماتوا فيها
اختلف وما تناكرتها اختلف لان الاحدية الجمعية التي هي العظمة للوجود بمرتبة
مناسبة المركبات فعند عدم المناسبة بالمباينة لا تحصل تلك الاحدية فلا تحصل وجود
المركب مع ان تجليه الوجودي الذي هو الخلق سبب ظهور الان والحقبة الخلق
وتدليه الاسماء الذي هو التوزيع سبب دور البركات في الخلقة وفي
ذلك من حيث اسماؤه البسط والمبدى ونحوها كالتالي والبري والمصور ما يدل
على انبساط الوجود ودور كالاته اما رفع حكم تدليه فيتمسك الحق وانعدام الوجود
كل ذلك باسمه القابض الى نفسه والمجيد اليه ونحوهما ما يدل على تقاضيه وطلب
سعة الاحدي ^{في} ان يقال عن الشهد والتناول بعزه وغناه الذاتي كان حضوره في
سائر الخلق لا ستملك الاعيان الا بغيره في احدهم وهذا من صفاته التي لم
وان احدهم ان يعرفه وناو ظهريها شاكف شاكف حكما من حقيقة باعتبار انه اعين
بشتمته الذاتية والجمعية او المظهرية وكان ودودا بالوجود الا على والبهر
الاول الا في سر الميراثي او المظهرية وهذا من صفاته الجالية اعلم ان القدر
هنا لا يتعلق حق تقفه الا باشارة وحيدة الى حقيقة المحبة الالهية والكونية
وشمول حكم الالهية واقسامها آيات المحبة الالهية مما سيجي في مفتح الغيب
انها الطلب الاول الا في من حيث الاجتماع الاسمي بالترتيب الذاتي وهذا الطلب
ذاتي لا سالا بموجب خارجي اذ لا خارج تقه وهو الميراث الالهية الخلقية بمرتبة
الحق الخلق احدي الاسماء الاصلية بقره النسبة الجامعة لظهور حكم الاتقان
سائرها لتظهر صورة جبلتها ويظهر الحق من حيث تعينه في المرتبة الجامعة لها من
وذلك الميراث هو الارادة والتعلق بالحكم من النسبة الجامعة المظهر حكم الميراث احدي
الحقائق في الكل هو باحت المحبة المتعلقة بكامل الخلقة والاستيلاء المتوقف حصوله على ظهور
في الانسان الكامل وهذا الميراث هو المنبه عليه في سر الاولية باجبت ان اعرف ومنه
تضمين النسبة الربوبية بحقيقة الطلب الموجب بموجب تضاييقها والصورة القاهرة

ويكفي ان يكون بغيره بانناست وفيه
حكمنا سائر الخلق فثبت ونراو وثبت
حكمنا بانيته وسائر الخلق تعاوت

لنفسها ما ذكره الاجتماع الاول الا سيأتي صورة العمل والخلق من الله سبحانه والاسماء ومرتبته
 العمل هو حقيقة العقاب وفي التحقيق هي الرتبة الانسانية الكاملة المسماة بمحنة احدى الجمع
 هذا الكلام الذي روي عنه وأما سرنايتها وأقسامها ما ذكره الفرقان رحمه الله وشرح
 القصيدة من ان الحب هو حب حكم فاجبت أن أعرف المحبة هو الاطرية كل توجه الى
 كل مراد كان ما كان من اي متوجه يكون على ان الاقوال كلها منسوبة الى الحق وخلقته
 لم يخل الا على المحبة الطابق لكشف الصريح ولما كانت المحبة حكم المناسبة وما به
 الالتفات بين المحب والمحبوب والناسبات مختصرة في خمسة كانت اقسام المحبة خمسة
 كمن توجه الى القسامين المذكورين في اثبات الصديقة الصغرى الرابعة المقدسية
 ربي له عنا : احبك جبين حب الهوى : وحبالك اهل لذكاء
 : فاما الذي هو حب الهوى : فذكر كيف السوء حتى آراك
 : وأما الذي انت اهل له : فشغل بذكرك عن سواك
 : ذلك العهد في اول اذاك لي : وكلت العهد في ذا وذاك

الذي هو حقيقة
 فكشفك الى
 وهو انفس
 حتى آراك

اقول أي المحبة الذاتية التي هي حكم المناسبة الذاتية التي لا يعلم سببها ذكر
 أي في عالم السر الذي هو عالم العقاب وحضره العالي بالتوجه الجلي لطلب الظهور والاد
 والروح في مداورة الانوار حتى ترتب عليه شهوة كد نفسه في مظهر بيتي المحبة
 الصفاتية التي استغلطني بدرك من سواك من الاغيار لطلب وصول الاصول
 والعودة الى خارج الذي سترته لتكون أنت الذي ذكره والمذكور بكل من فنون الاذكار
 تلك المداورة فله وجهه نورا : وجهه الصغرى في الاقسام الخمسة ان هذه النسبة
 بالمحبة ان كانت ناشئة عن غيرة ذات المحبوب والمحبوب بها اعتبار ربي اوصف زائده
 فهي منسوبة ومحبة ذاتية وان كانت ناشئة من الذات من حيث اعتبار ربي اوصفت
 كما ان يتصور ان ذلك المحبة او الصفة في الغير وهي الغلبة كما بين الكاتب ومكتوب
 اولها ما ان لا يكون ذلك المحبة ثبات ودوام فيما ظهر فيه فهي العالمية كما يظهر في حالة
 الوجد والسامع بين شخصين
 حكم المرتبة ظاهرة وباطنة حاله تعالى النسبة الغيبية فهي المرتبة كما بين موصي
 ومومن من جهة الايمان ومنهم التي بون في الله والافق المحبة الصفاتية كما بين
 التعلقات الغيبية : كما كان الحال واللفظ والمرتبة راجعة الى الصفات كانت
 اصلا ذاتية فانحصرت المحبة في تسيير ذاتية وخصائيسه الا ان الفعل استد خصوصه

بالصغرى

بالصغر لا يتأصفه الكثرين عليه لئلا قد يفرض قسما ثالثا ويكره بتقسيم الجبة مثلا كتنعيم
 التجلي هذا الكلام وأعلم ان المذكورة في الايات هي الصفات الاولى الذاتية التي
 في مرتبة الاحدية وهي لا توصف ولا ترسم بل هي من الذات غير متنازعة عما كسرت
 المتأخر الاصلية وفيه قيل **هـ** تعالى العشق من غير ان يخلط **و** عفة وصف التواضع والوصية
 وقد قال عليه السلام تفكروا في الآيات ولا تفكروا في ذات الله والثاني الصفة الذاتية
 في حضرة الواحدية وهي متميزة عن الذات أمينا زائعا كصفات الصفات ولكن الصفات
 ليس ما ذكره القوم في تعريفاتهم لا تبينها بل لازمة أو تبعية اعتبارا لها كقول بعض
 اهلها بتصور حضور ما هو كمال الحمد رك فان الاتباع لا زفها لا مطلقا بل عند تصور
 حضور المحبوب **و** في واجبه تعالى الحب عن عبود المحبوب وهو لازم لنفس المحبة الكلية
 وقال الشيخ الخليل قدس الله سره صفته سرمدية وخاتمة ازليته وقال غيره من علماء الكلي
 قدس الله روحه سرمدية أو ذعة الله فلو لم يخلص والقلوب للمحبة الذاتية ومع ذلك
 فالاولى ان تقسم الى الالهية التي هي الذاتية او الصفة بآياتها الاربعه والى الكونية
 التي تسمى التاريخية التي هي في الحقيقة كونه كما قال

اي جونا وهذا نية تذكرك ولا
 توصف كالملازمة ونية للجام

هـ كالملازمة بتسميتك مشرقا وكل ذية قلب اليك تشوق
هـ يا واهب الحسن البديع لأهله **هـ** كل الحسن في الحقيقة بعشق

وقال ابن ابي عمير رحمه الله وكل يلج حسنه من جمالها **هـ** معار له بلحسا كل ملجسة **هـ** فهذه
 الكونية ان تعلقت بذات الحق الذي هو منبع الكمال والمحبة هو الكمال والكل وان تعلقت
 بالآثار من حيث انها اسأوه وصفت في المحبة هو العارف المشاهد لجمال الحق في الكمال
 الحقيقية اذ النكاح الصوري مظهر للنكاح الروحاني الذي مظهر النكاح الاسمي وان تعلقت
 بالآثار من حيث ايمانها والايمان اعم من المحبة ومحبة ومن هذه الجهة يذم صاحبها وينز
 في المراتب البهيمية بخلاف قولهم عليه السلام حبب الرحمن ذنباكم ثلث الطيب والنبي
 الحديث ثم اعلم ان اعلى مراتب المحبة الانسانية كانت بين الاربعة والعشرين وهو الملك المليك
 ثم كانت بين النفوس السامية والافلاك الطبيعية الغير العنصرية والعنصرية ثم كانت
 بين النفوس الناطقة بحكمه المتألمات الروحانية ثم ما بين مكنوت الموجودات العنصرية
 مخفية كافي لها ذات اوهاة كافي الخيرات في الوجود في الوجود عشق ومحبة
 لان كل كمال هو محبوب ولان التجلي لا يتكسر ركان كان كل خا صا له وجميع الكمال
 في الحقيقة لله تعالى واعلم ان من النواعد المفيدة معرفتها ههنا ما سيذكره الله

كأنها نية تذكرك
 اينك

رضى الله عنه في مقتضى الغيب انه لا يطلب بينه غيره دون ما سببه وهو امر طبع بينهما
 يشتركان فيه اشتركا كايوجب رفع الامتياز لا مطلقا بل من جهة مرضاه في كل منهما ذلك الامر
 الباع ومن حيث يشتركان فيه وكل مناسبة ثابتة بين طالب ومطلوب وتقيم بينهما في
 حكمها وصورتها وهذا من اثاره من احدي الطرفين والآخر من كليهما فمن طاف العبد
 الحق يسير توجها بالسيرة والسلوك نحو الحق في رضى السالك او نحو ما يكون منه ومن جهة الحق
 رضى تدينا وتنزلا بتجيب واجابة فان اتخذ زمانا لا تقاس كان كل منهما مجبا ومحجوبا
 ويسمى هذا التقابل وان لم يكن في الوسط قال اي البهيم كانا قد حكم لهما به بالاوليه
 في مرتبة المجهريه وبالاخرية في مرتبة المجهيم سواء كان هذا الا سريين مخلوقين أو
 بين خالق وخلق فان كان الى السالك اقرب يسير بالثقل وان حصل التقابل بعد تجاوز
 الرتبة الوسطية سمى في حق العبد بالتداني وفي حق الرب بالتدلي والمقصود من الاجتماع
 هو ظهور الكمال المتوفى المحصول على ذلك ولا يتم الا بحركة تجيئة معنوية للحاق في حقنا على
 وتكبير كل منهما وقال رضي الله عنه آية والسبح اسماء ونحو اخر لا يحق والى الله والاراد فوضو
 ذلك وكلها تدفع الى حقيقة واحدة ولا اختلاف في ارجاء اعتبارات نسبة في مراتب الحقيقة
 تتعين بحسب احوال المجيئين والمستجيبين دأبهم لم كلامه وحواله عنه اذا تخلف
 مقهور كل ما لا بد أو الإعادة بسبب على الميراث البسط والدروع واما القسمة والعروج
 وقد يسر كل منها عروضا ويسان تحواج التكميل ومعارج التحليل فالاول مثل
 الظهور والاطهار لتكمل مقتضى نورانية الانوار والثاني مثل الجزاء الى كلمة اي
 الفرج الى اصله والمقيد في مطلقه لذلك قلنا فالجبة تبدي الكائنات من جهة كونه
 مجبا بالجمالية المعبر عنها باجبت ان اعرفي وما خلقت للفرق والانس
 الا ليعبدون اي يعرفوني وتلك الجبة جبينها تبدي به الكائنات اي تعرفهم
 بالكرامات الاسمية المقتضية لعرفية الذات بها وأيضا الجبة من جهة كونه سببا
 بمبائعية الذاتية للجبهة ويحسم بالتمسك كالميلين المتوجهين اليه بسبب اسمايه
 وصفاته بعيد ما يدهاه فلا يختصا ص الحياة بالضرورة وانقسام المراتب الى
 المنزوعة والاختياري بما كان صلاحه عليه كم مرتبة الجبر ان هو قوا خضع
 لا ينفذ التبعيية وعلق الارادة بلك الامر من اعين العبية والمجهريين
 ولكن الاعادة بالجمالية تتلصق كل شي كمال تعالى كل شي هالك الا وجهه
 وقال لا كل شي ما خلق الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

كسر در سر الامر من اول
 بنده در سر الامر من اول

وذلك لان كل شيء مقهور تحت قوة بطشته لقوة فعله وضعه المنفعل
 ويظهر قدرته العامة الإيجابية والته حكمته التي في افعاله العامة لا في
 مطلق افعاله كما في خلق العرش والارواح المعاليم والتي أليتها بحركته مستترة من
 على العرش لا يظهره على التأثير به وبها كما في العباد فهو لا اول لبيان بحل
 الاله وعلى الثاني بسبب بيان توسطها كما في قوله تعالى وتكم في الفصاح حياة
 ومحل ظهوره في القلوب والبسط كما في قوله تعالى بعد يوم البيل في النهار ويوم
 النهار في الليل قوله تعالى تخرج من الميت وتخرج الميت من الحيا وسائر الابد
 والا حقا وعليه بان الاله يخلق وسائر القلوب والاشياء ولذا لا يظهر في القلوب
 وشهادة البعض بسيرة الموروث وسائر الشف والى باب الموروث السببي لانه
 يشرب على السيل والى رغبة النوم واليقظة لا التي ب المعنوية لان الروح بالصادقة
 حقة عتقة وسرها وكشفها وخلف المعتزلة لا مبرة به وذلك ان ظهور الاله هو
 يظهر في كل ما ذكر لا مطلقا في خلق العرش هو العرش المجيد والى وصف المجيد
 لان المجيد في صفاته عظمته الفعلية والعرش يظهر الافعال العبادية حيث
 قال تعالى الرحمن على العرش استوى والرحمانية كما مر صورة العرش من حيث ظهر
 لنفسه الذي هو لا يحد في وصف بوصف الظاهرية ومن هنا يعلم ان الحق
 سبحانه قسما من احد في سببته منوطا بالاله وهو مختص ببلد في حيزه الذي
 لا انطوى من الكليات بسبب انتظام الاسباب والمسببات وينبغي عليه العلم
 العبادية ويرغم اننا قطعنا لقوله تعالى ولن تجد لسنة الله تبديلا وهو موجود
 اذا علم ان سببته عادية وليست من القسم الثاني الغير منوط بالاسباب هو القوة
 وهي الافعال التي تحصل بالوجه القاصد كل موجود الى الحق تعالى الذي اطلع عليه
 المتقنون لانه لا تنطبق العقول ومنه ما يسمونه بالقائية المعززة عن
 سببهم كقوله تعالى طيس الحديد وخواص الاحبار روضها وهذا القول هو
 المختص بخلق نفوس الاسباب والالات وبلا موارثية الى رقة العبادات
 المسماة بالعبادات والى الامارات والان الافعال السببية من الابد والاعادة
 وغير ذلك مما يزيد منوطه بالعرش المجيد قال سبحانه متبدلتا سر هذا
 الامر ان كان له قلب يعقل لانه لم يخلق ليعقلون بها اولين انما سمع
 لسان يعقل الحق لانه لم اذان لا يسمعون به وهو شهيد ما ضلما بسعه

لانهم يقولون الروح
 حيا لا باطن
 كما ان كبريا عظمته الذاتية
 والملكه عظمته الوصفية
 ولذا قال الكبرياء آي
 والعظمة ازاركي

بدل او كذا في البيان بطول المسافة

غير غافل ولا مغفل قال انه بطش ركب لشدة يد لما من قهرة كل شئ لقوته
 جئانه وحنقه ذلك انه هو مبدي وبعيد وهو الخفور الودود بالحق في السالف
 في العرش المجيد الذي هو الاله بطشه الشديدا فان قلت اي حجة له في الاله
 لما سمع له ان ينطق بالاله كما لنفس الاله قال تعالى تعالى لما يريد اي في مرتبة الاطلاق
 والتميز اذ ارادته تابعة لعله وحكمته ومقتضى حكمته في موضعه وبطلان
 من نسبت الوحدة والكثرة ما يقتضيه فكما يقتضيه حكمته لوحدته في الاطلاق فسمي
 الاله اياه ان يكون ما يصدر عنه بلا واسطة واحدا وما يصدر بواسطة ذلك الواحد
 ان تغلب عليه جهة الوحدة مندرجا الى ان يغلب عليه جهة الكثرة كذلك يقتضيه
 ان لا يصدر عنه الكثرة من حيث هي كثرة الا بالالات والوسائط اما من حيث هو
 عينه الخالصة في مقام الوحدة الحقيقية فيجوز فيقول تعالى فقال لما يريد جواب
 لسؤال مقدّم على انه بعد وامن معترض بحجج لمعرفة هذا الهم المطلوب ولما
 ان الموضع مناسب لما ذكره اليه رضي الله عنه في النفي من قايمة خلق العرش
 في نفسه تحتوي على بيان كيفية تلقي امداد الحق وباني صفته يقبلها كل موجود مركب
 او بسيط وسر البقاء والفناء والدم والنشأ وغير ذلك قال رضي الله عنه
 اعلم ان الحق سبحانه لا يصير من امر الى العالم الا من حيث همزة الجمع والوجود
 ولا ينفذ الامر منها الى شئ ما الا بسرا لا هدية ولا يورث شي في يخلقه من الوجود
 المضاف فلا يتاخر في قبول الامر من العزة العزائية الحقيقية الا بوحدة يتصل
 بها ويتمايز استعداده لقبول الله وبها تلتزم المناسبة بينه وبين الامر
 والعزوة ولما كان العالم في صورة الكثرة ومنصفها تتكلمها جملتها
 الغالب على كل شئ منه في كل واحد الاشياء التي منها تركيب كثرته وما سويها
 ذلك من اجزائية ان كان مركبا او قولا المعنوية ان كان بسيطا يكون تابعا
 لذلك الامر الغالب الذي يحطم محله لنفوذ اقتداره واسره وما ذكرنا في
 الانسان شاهدين وهو عظمة احدى كيفياته وحكمها على باقي ما منه تركيب
 شأنه كالصفر والحرارة او غيرها وباطن وهو كما ارادة القلب
 وتعلقها في كل ان من كل مريد فان القلب في الوقت الواحد لا
 الا امر واحد او ان من قوته ان يسبح كل شئ يمكن على سبيل التعاقب
 بالتدريج وبذلك امكنه دون غيره ان يسبح الحق سبحانه ولما كانت

بوجود

الصلوات

للصورة تابعة في النظر للصورة العلوية بان الله وانه عبارة عن التمكن من اظهار ذلك الطر
 وعلم الحق سبحانه اذ لا ان لكل فلك وكه كسب وعشرة من الفصدات السابعة خرافات مختلفة وقد
 شئت وكلامه جبهة وقوة منها تطيب من لسان الاقنار من رهاكم لها وما به يتم كمالها
 ولان يكون ذلك الا بالجدد الحق ولن يحصل الا بالجدد الا بنفوذ الامور لن ينفذ الامر حق
 يتعين محله نفوذ الاقدار ويستعد للثبوت لا يلى ولن يحصل الا استعدادا لشيء الا
 الا بمواجهته الحق بوجه واحد ان لا جرم خلق الله العرش المحيط وحده الى انفسه
 والصورة والحركة وادع فيه امره الاحدي وحده من خواصه رد الصورة الوجود
 العلوية والسفلية من صفة كثرة والاختلاف في الوصفية الوحدة والاشياء فان من
 نقيض من الانفاس ولا ان من الاناث الا والا من الواحد المشار اليه بقوله سبحانه وما
 امرنا الا واحدة الا كلامه بالبصر واصل من الحق الى جميع الموجودات بواسطة الحركة
 العرشية ليحصل الاستعداد والقبول فذلك الا من الواحد من الحق فليط
 كل موجود من حركة من حركته ان يبقى عليه حكم صفة الوحدة التي تليها من الحركة
 المتعددة هكذا حتى ينتهي الامر متصاعدا الى شئبة ثبوتية ووحدة التي في
 علم الحق اذ لا وما قبل الوجود اوله برونه من حضرة العلم ثم يتصل ذلك الامداد
 الى صيرورة الحركة العرشية فوايد جده سبحانه وامر التهيؤ بالصفة الوحدة
 لقبول الامر الواحد الى المفيد بقا الصورة الوصفية اذ العالم مفتقر بالذات في كل نفس
 الى الحق في ان يمد به بالوجود الذي يقاومها والا فالعلم يطلبه في كل زمان فالحكم
 انما يتبعه العدمية فيقبل كل موجود بهذا الاعداد الامور الواصلة بالحركة العرشية
 نور الفعلي الاحدي الالهى الوجودى الى الاجل المسبب لبعثه ولا الى اجل البعض وبقي
 قدر الحق فثابت ظهرت عليه حكم كثرة على الوصف الاحدي المستوفى على ذات المركب
 والعدم وتفرق تركيبه وتلاشت كثرة لعدم الحافظ الواحد وهذا هو السبب
 في ان الكثرة وان عظم في الدنيا جبر كثيرا لا يجد كثرة ذلك في الاخرة بل غاية
 الى ان يرى في الدنيا ان الصور العملية ظهرت بواسطة كثرة اليد تيسر
 والاختلاف في الطبيعي فبين لم يجمعها من العالم روح قصد مستند الى
 توحيد الحق المقبود لك شئت لانها نسب واعراض مقتضاة الى اصل الالهى احدي
 يحفظا ويبينها والله سم الحق المقبود في هذا المقام سلطنة عظيمة هكذا رايته
 في الخلوة تركله من هذا او صلي في بيان ان مبدأية الحق سبحانه والحكام

التفصيلية التي تعرف ويضع في الكلام باي اعتبار ثبتت الحق من اعتباري حقيقة
 من حيث هو مرتبة التي هي الالهية التي هي النسبة الجامعة للنسب الالهية والعلية
 التي هي حقائق الالهيات فنقول ان مرتبة من حيث حقيقة في حجاب عجزه أغبي
 هو مرتبة الغيبية الاطلاقية لا تعين في النسبة بينه وبين غيره لان كل نسبة
 تقتضي تعينا والمفروض فيه عدم التعين اصله فلا يمكن التوضيح فيه والمنشوف في
 طلبه لانه طلب لما لا يمكن التحصيل الا بوجه جلي هو ان ما وراء ما تعين أمراً أنه
 ظهر كل تعين لذاته انما يظهر بلسان الارشاد وتحذرك الله بقصد الله وروى بالعبارة
 وعليه هي الخبر طامع عليه من التفكير في ذات الله ومن رآه الله ان اختار احق
 وحذرهم عن السير في طلب ما لا يحصل الا بالاعتبار اني وهو اعتبار مرتبة
 فلم يظهر في نسب علم التي هي حقائق الممكنات فان صور النسب الاسماوية الالهية
 المتفاوتة التي هي النسب العلية والتطورية صور الحقائق الالهية وصور الالهية
 الاسباب وللوجود نسبته الى كل منها بالعروضة وهي التوضيح والظهور وهي
 الظهيرة وله باعتبارها احكام في معرفة تفصيل معرفة حقائق الاشياء والاشياء
 وتوابعها التي لا شؤون الحق وما في ما وراء ذلك فلا عراب احكامه لانه تقيد
 لما لا يقيد له والافعال الهام لانه تعين وتنعيت لما لا تعين ولا تعين له
 ثم أقول لا بد لتعين مرتبة المبدأية من نقل عدة عن رات اليه رتبة
 بها يتمم ذلك قال في المصنوع غيب هوية التي اشارة اطلاقه باعتبار
 ان لا تعين ووحدة الحقيقة الجامعة جميع الاشارات والامكانات عبارة
 عن تعقل الحق نفسه بنفسه وادراكه لها من حيث تعينه وهذا التعقل وان
 الى الاطلاق في المقارنات فانه بالنسبة الى تعين الحق في تعقل كل متعلق مطلق
 وانه اوسع التعينات وهو مشهود اكمل وهو التجلي الذي ومبدأية الحق
 على هذه التعين والمبدأية محتمل الاعتبار وتنبع النسب الظاهرة في الوجود
 والباطنة في عرصة التعقلات والمقولات فانه وجود مطلق واحد واجب
 عبارة عن تعين الوجود في النسبة العلية الذاتية الالهية وقال في موضع
 آخر منه التعين الاول بالذات متمم على الالهية الذاتية التي هي مظهر الغيب
 وتسمي الذات لا تغير اسما بوجه واما الاسماء فيغير بعضها بعضا ويتحد
 من حيث الذات الشاملة والاحدية وصف التعين لا المطلق المتعين ومن حيث

فالنوع الاول تعقل
 يتعقل نفسه بنفسه
 من حيث تعينه

هذه الاسماء باعتبار عدم مغايرة الذات لما يقول ان الحق موثر بالذات والوحدانية
 ثابتة للحق باعتبار لازمه الذي هو العلم ولا يخاف من الاغمازة نسبية وبه وفيه يتعين
 مرتبة الوجودية وغيرها من المراتب والمعلومات وهو متحد كثرته لا يمتد ويشترط
 وقال في اول النصوص نسبة الوحدة الى الحق والبدائية والتأثير ونحو ذلك انما يقع
 كقضية في الحق باعتبار التعيين واول التعيينات النفعلة المتعلقة بالنسبة العلمية
 كما باعتبار قيمتها عن الذات الامتياز المنجى لا الحقيقي وبواسطة النسبة العلمية
 تعقل وحدة الحق ووجوده وجوده ومبدأيته وسما من حيث علم نفسه بنفسه
 في نفسه وان عين علمه لنفسه سبب لعلمه بكل شئ وقال في الرسالة الهادية
 تعين الحق بالوحدة كما هو اعتبار ثالث لا تعين والا فله في وحي اعتبار الوحدة المذكور
 اعتبارا كون الحق بعلم نفسه بنفسه وهو يتلو الاعتبار المتقدم الفيد تعقل
 الوحدة من كونها وحدة فاسب فانها طرقت في التعقل ليس غير نفس التعين
 كنه بالحق لا بالفرض التعقيل كما يكون بعلم نفسه بنفسه في نفسه يفيد وتنتج
 باب الاعتبار وهذا عند المحققين مفتاح مفاتيح الغيب المشار اليها في الكتاب
 العزيم في هذا المفتاح عبارة عن النسبة العلمية الذاتية الازلية الفعلية لكن من حيث
 امتيازها عن الذات الامتياز النسبي لا الحقيقي كما تره من مكان زيادة الصفات وكما
 باعتبار الازلية اذ لا نسبه للحق مع تلك الحقيقة ولا وصف له فالنسبة العلمية مقام
 الوحدانية القائمة لا حرية التي تلي الاطلاق المجهول الغير التعيين ومن حيث النسبة
 العلمية يتعلق بمبدأية الواجب وكونه واجب الوجود ومنه يتجلى عن الاعتبار
 فالحق متعقل في هذا التزم العلم سائر الوازم العلمية التي اولها الفيض الوجودي
 للتبسط على جميع المكنات ولوازم تلك الوازم هكذا متنازلة الى غير النهاية واذا
 اعتبر متنازلة الى الازم الاول المعبر عنه بالنسبة العلمية وهذا
 التعقل الالهي ابدى على وتيرة واحدة والمهايات صورها ثم تعقل الكثرة
 الاعتبارية في العرضة العلمية باعتبار امتيازها عن الذات لا يقع في وحدة العلم
 كما تعقلات متعينة من العلم فيه وهي من حيث تعقل الحق مستهكة الكثرة في وحدته
 وشأنها حال كثر شأنه فالكثرة من حيث امتيازها بحقيقها هذا انظر كالمادة
 أقول المفهوم من هذه الكلمات ان الاعتبار العرفانية كما عنون به في التعبير
 غيب هو به الحق واطلقه ان الله يعين ولا يخفى عنه اذ لا عين لم علق وكما

وهنا يدرك بها التعقل المتقدم
 في التعيين الاول وفيه السبب
 في التعيين الثاني تحت السبب
 والوحدانية العلمانية
 في التعيين الثالث في السبب
 في التعيين الرابع في السبب

وها الاشارة اجمالية حليمة وقد مر في صدر الكتاب حقيقة تدر اول المرتبة
 المخلوقة والمساءة الملعونة مرتبة الجمع والوجود المجرى على طبق الخلق وحسنة
 احديته الجمع كما عرفت به في مفتاح الغيب وهو مقام النجاة الاول المنعوت بالاحدية
 الذاتية التي لا فرق بينه وبين ما قبله الا بالنعين **الفصل الثاني** في التفسير
 باعتبار علمه نفسه وكونه هو نفسه هو نفس من غير تعقل تعلق او اعتبار
 حكم او تعين ما عدا هذا الا اعتبار الواحد المني في حكمه مما سواه ومستند الغيب والكل
 الوجودي الذاتي والوصف الحقيقي المصروف وقوله كان الله ولا شيء معه وهذا
 على انه سبحانه ما تطلق حصة احديته الجمع وحقيقة التباين على الوحدة
 الشاملة للاحادية والواحدية بطريقا **ثانيا** **التحيزات** المخلوقة كاعوانهم في
 التصور هو النسبة الذاتية كما باعتبار تميزها عن الذات الاعتبارية الربانية الغيبية
 ولا المعنوية في الاحدية كما مر وهذا هو مقام الواحدية والوحدانية والواحدة والواحدة
 والمبدأية كالتحيزات والتحيزات الظاهرة في الوجود والباطنة في غرضه التحيزات
 والمتميزة كالتحيزات والمشتابه لقايم الغيب وعبر عن هذه المرتبة في التفسير
 شهرة نفسه بنفسه في مرتبة ظاهرية الاولى باسمه الاسمية والاسمية في الكتب
 اول مراتب الظهور بالنسبة الى الغيب الذاتي المطلق وكل هذه التحيزات من
 الظاهر نفس لنفسه قبل ان يظهر للغير هي اريد والمرتبطة حكم هذا الكلام
 فيتميمه رضى الله عنه ههنا هم نفسهم بنفسه بالشهود في مرتبة الظاهرية وهو
 يمر ما في الوساطة حصل التوفيق بين قولهم **هو** **الطبيعي** بالنعين الثاني وحصة الارتحام
 والعلة كما سلك في كلام الفرقان رحمه الله **الفصل الثاني** في من انتم عبد للرب في جميع
 النسبة التي بينه سبحانه باعتبار اقسام احوال الصفات وبين كونه اعيان المخلوقات لا فناء
 ان تلك النسبة هي اقتران الوجود وعروجه لا جنان الثابتة المرتبة عليه ظهور وتعين
 عينه في حكمه النعني المثل الغيب فتختلف احكامه حسب مراتب الوجودية تدر يستند
 كل ظهور وحكم الى مرتبة الهبة وجبته اسمية هي ربه وما يستند الى الاسم الجامع
 ثم مطلق الاسماء وثلاث مراتب كلية لان الاسماء الافعال الكونية تستند الى الصفات
 المستندة الى الذاتية ثم ينقسم الشهود الالهية المشرية على الاقتران المذكور لكما في
 القامه التي هي معلومة وصورها مخلوق ته الى شهود على انه سبحانه جميع
 ما يلزم ذاته شهود المصطفى المجرى والنجاة وتوابعها في التواءه والى شهود وجودي

واحترره مرتبة
 علمه نفسه بنفسه
 حيث تعينه فقط كما مر
 كانه شأن النعين الاول
 لا النعين الثاني فامل

ان كان حكمه النعني المثل
 النعني المثل الغيب فتختلف
 واما الاول فانه لا يستند الى الصفات
 فكله في مرتبة الوجودية
 فكله في مرتبة الوجودية

وأما ما بالوسطية في طرق الأحكام أشعاراً بقايلتها بخلاف طرف الوجوه
 التي سبحانه فانه كما علم من قول والرب الوجوهية أو الأعيان بحسبها تنقسم
 بنوعين القسم قسمين قسم لأحكامها فليكن الأما وجه واحد أي من جهة حقيقة
 الامكانية فلا يشترط فيكون الوجوه من موجه على شرط غير الذي سبحانه والالتحده
 حكم إمكانه بالواسطة فمن أحكام هذا القسم أنه الأولية الوجودية والقرب التام
 من التي سبحانه في حقيقة الاحدية والدوام بحسب دوائه سبحانه كما هو ومختص
 به من الارواح الكلية الثمان ومن الروحانيات البشرية طائفتان أما اول الملك يمكن
 فالتام الإيجاز الذي هو العقل الاول وقد مرتعنه لانه اول عالم المديون والنظر
 فلا واسطة بينهم وبين الحق فالعقل الاول ما خلق الله العالم وفي رواية العقل
 وفي رواية ثالثة يعني انه في نظام الكليات فانه منبع نورها وعافك كالات خالقهم
 واحده الظهور المقصود به كمال الحكمة والاستبصار بظهور كمال الحكمة وأما ثانياً فأنه
 للمهيمنة قائم من حيث الوساطة بينهم وبينه سبحانه في مرتبة اقل الاعلى وان كان
 من حيث ان شأنهم علمهم بربهم فقط لا بانفسهم وما يتفرع عن كل منه فخلق العلم
 وما بعده واسطة منه فكانه أقرسالة الوحدة ولهذا من الاعتبار من حكم التي هي
 تارة بتقدمه على العلم وتارة هو أساسهم به في الرتبة وأما ان التهم شدة
 الهيمنة وعدم الاختيار الا إلى المحبوس في الجبهة كان لا يلي التبعي والملكة الهيمنة
 ملكية قبلهم التي في جلالة عالمها موافقه وغا بواعي انفسهم فله يعرفون من الحق
 وغلب على خلقهم حقيقة البجلي فاستغرفهم وكلهم ثم لم يستحق ذلك وظهور
 في كمال كمال علي الله حتى تبوأ عن ابيه وقوم وذبح ابنه في سبيل الله
 وخروج عن جميع ماله مع كثرة الشهرة لذا نسب في المقصود حكمة التهم التي
 وظل هو هو من الافراد الخارجين عن حكم القبط رضوان الله عليهم اجمعين قال
 النبي صلى الله عليه وآله في الفكرة التهم يقتضي عدم امتياز صاحبه بصفة تفضيلة
 وهو مقام الفلة الاولى الفاضلة مع عدم ارتقاء الحجب بالكلية فلهذه الفلة
 الابراهيمية اولية الظهور بالصفات الالهية الثبوتية بمعنى انه حقيقة كمال
 الله ان باستات لا اورد في الصحيح ان اول من يكسبه من الخلق يوم القيامة ابراهيم
 عليه السلام لانه الهجر الزمان ولتظا هو البرزخية الاولى وهو اول من كملت به كليات
 احكام الوجوب في مرتبة الامكان فبقايل كل حكم منها بقايلته ظهر بها ان ذلك الحكم الكلي

٢٢٤

التعبئة الأولى
التي هي في وسط التوزيع
والمحيط بها

٣٠٠



في الوجه

وهي الكليات التي أتت من أصل الفلز الكبير المخصوص بنوعها من عناصرها من غير
 محال لأنها متشعبة الأولى نقاباً تبعاً لما تنحصر منه في عناصر الحق المسماة بالصفات بتأثيرها
 ذاتيات غيرية هي لوازم حقيقة الظاهر في حلة المصطفى حتى لا يحد عليه ثم كان لظلاله فيها
 واقعة بين صفات هوية الحق وبين صفات باطنية مع أحدية العين التي هي الهوية
 المتضمنة بالظهور والبطون ولذا كان يطلق عليه كم أسبق الخلق بأبراهيم عليه السلام
 والحيي يلمت لأن بالتحقق بالهوية يعني ويتبين الطرفان وهما الظاهر والباطن واللام
 الباطن أول تعينات الهوية ولا يظهر إلا عن بطون فظهر أسنادها إلى هذا الكلام من العلم
 وأما الطوائف من البشر فأكبرهم من يأن شروح عالم وعلم ما منهم في أخوانها
 أن شأناهم قبال والأفراد هم من هو التميم كما هو عمران الشيطان يعاين ليس من كل
 الوجه بل من بعض الوجهة وهو جهة روحانية لها أحدية الجمعية والجمعية لجهة
 حسانية التي تتوسط من حيثها البسائط الطورية والسفلية والمولد است
 في الاسم الآخر يمكن يتوقف وجوده على وجوده في غير بعض الوجهة الحق يكون تعلقه
 بالحق سبحانه من وجهين الأول وجه الوسائط من الشروط والأسباب وأحكامها
 والثاني هو المصير بالوجه الثاني الذي اطلع عليه المحققون لأهل النظر وقد سبق
 إلى أنه كل موجود جهة عينه النابعة في الحقيقة العلمية القابلة للوجود المظهر لذلك
 المظهر الموجد من حيثها فان نسبت ما بين كل مقيد ومطلق لا يتوسط في غيرها
 بل التوسط في أبعاد القابلية التي هي شرط الارتباط لها وسيبورد تمام حديثه أن شأنا
 ثم هذا القسم الذي له جنتان بنسبتين ينقسم ثلاثة أقسام الأول ما لا واسطة
 بينه وبين الحق الواحد كالروح مع القدر كما سيظهر والثاني ما له عدة وسائط والمثل
 بالجمع ما فوق الواحد كالأوساط المتوقفة عليها ومرة أكثرها لم يظهر حكم الكثرة التي
 التي في ذاته وحقيقته في وجوده بل يتركب من حكمها فيه معقلا يكون طرف الوجه والبطون
 غالباً في كالف والروح وسائر الأرواح الروحانية والمتوقف على توسطها وتركبها
 وإن ظهر حكم الكثرة التركيبية فيه كمنه جهة الروحانية وتحت الظهور رطابه فيكون
 القسم الأخير كالملايكة التي تحت مرتبة الطبيعة وهي الروحانيات الجسمانية والنفس
 المنطبعة فان الملايكة قوى العالم خلق المهيمة والفلم الأجل وكذا هو كالملايكة
 المتألفة لا الجسمانية كالروح والكرسي وما اشتمل عليه من سور البسائط الفلكية
 والمختص باتفاق حكم التركيب في ظاهره ولويس البسائط والصور أو الجواهر الفردة

في البسائط

ألا ترى ان ما سبق ان كل مخلوق في طور الحقيقة مشتمل على الماء النفسانية والصور
 العينية المناسبة لمركبة والقسم الثالث الذي هو آخر الاقسام ماله حد
 وسائط مشرق وجودها عليها وقد ظهرت الكثرة التركيبية في وجودها اليه اشار
 بقوله لقوله من مركبة وسائط كالتركيب الاول او عن مركبات وسائط كالتركيب
 الثاني وما بعده ومثل هذا القسم الذي هو آخر الاقسام اذا اعتبر متنازلا تحت
 التركيب والكثرة الانسان لشوقه على اجتماع جميع الحقائق الانسانية والاسباب
 وتوحيدها بتجميع القسب الالهية والكونية من كل المراتب المنهج صريحا توافي
 في الحضرات النفس لهذا ما راينا ان اذ نموه لكل واستحق خلقه له الحق الجاهل فما
 أحده حاله ان يكون كونه هو الواقع والواقع اما اذا اعتبر متنازلا تحت
 التركيب وتقبل الوسائط فالمتنبي القدر الاعلى والمهيمن من كل وجه واكمل والافراد من
 بعض الوجوه ومن سبب المقام تركب الحضرات النفس اما القسبات فما كان
 وما اصبحت في النفس ان الحق سبحانه اطلعني في مشهد شريف على القار شاع الحق
 والمزار على حقيقة العلم ومراتبه التفصيلية واحكامه الجلية والظنية والدينية النفسية
 والذنية العلية والمصاحبة ومراتبه الاصلية في الحضرات النفس الالهية الكلية وهي
 الغيب المتنازل على الاسماء والصفات والادب والمكنة والمكان المبررة والسموات وفي
 نياتها حضرة الشهادة والحس والظهور والاعلان ويمنها حضرة الوسط العاجزة
 بين الطرفين وتحتضن الانسان وبين الغيب وهذا الوسط حضرة الارواح والصور
 الالهية وما سطره بالامر الخفي من كونه ميسر بالعلم الاعلى وبين الشهادة والوسط
 ايها مرتبة العلم المثل المتيد ومستوى الصعود الالهية والكتب المنفردة عن الكائنات
 الدنيا والمحض بسما الدنيا هذا الاله واما كيفية شمولها فما كان في تلك المراتب
 والشهد ايضا ان اريت ان كل موجود بموجب احكام الحضرات النفس من مراتب
 الاولى اعتبارا من حيث عينه القابضة التي هي عبارة عن صورة معلومة حيث
 في علم الحق الذي ازل وابداه وتيرة واحدة ولهذا الاعتبار احكام لازمة لمعرف
 هو معلوم في نفس الحق وبعد وبالنسبة اليه ثم اعلم ان من حيث روحانيته في
 من بينه الاول روحانية اما ظاهرة السلطنة وتلك تلك والحق والانس والحيوان
 واما خفية كالبسات والمعدن وغيرها من الصور الغنص وغيرها ثم اعتبارا من
 من حيث طبيعته وصورته ثم ان الصورة الخارجية لكل روحانية على صورة فان كان

الروح من مكان شامخ ان يتلبس بصور متعددة في وقت واحد كالملائكة والجن
 والاكابر من الناس على حكم وان كان هناك تصور متعدد لا يتعدد اهل
 كجسود الناس بالاتفاق والحيوانات عند من يقول ان لها اوطاناً متعارفة هي لا تتعدد
 فلو جازية الحكم كالملة يتركها حسب مظاهرها في تلك الظواهر ونسبها لتلك
 ونتم اعتبار آخر وهو اعتبار التي من حيث الفعل الوجودي السلي في الراتب
 الثلاثة المذكورة في الوصف للكم الجامع بين هذه الاربع المتوقف معرفتها العقل
 الهنسي المقنونة المتحصلة من اجتماع الاربع وهو الحكم الاخير الكمال والظن ان جماع
 هذا الكلام فان قلنا ان كانت هذه الراتب هي حاصلة لكل موجود كما قيل كل شيء
 كل شيء كذا كل موجود جامع في جميع الاشياء دون غير ذلك فليس فرق بين طريقتي
 انما هما بالاعتداد الحقيقي الالهي في الاشياء كما هو بالاعتداد في غير ان كذا
 بخبره وبين جميعها لا على ذلك بل مع استهلاك الحكم بعض الفرق بل كثرها فادرس
 لم يذكر انهم انهم عنه عند بان شمولها لثالث المقيد وذكر بدله الفعل الوجودي
 الساري في الراتب الثلاثة فلهذا هو العلم لان الفرضات حضرت الفعل الساري في
 الساري في الراتب الثلاثة لا يتصور ان يتغير بكم لا بكل منها فيكون صورته الثالث
 الجامع مثل جميع المثل والمطلق لولا الفرق بينهم بالاطلاق والتقييد فقيم مقامه هكذا
 فظهر في النفس في موضوعين والافعال في ذاتها من حضرة العاني كما هو عليه
 الاول ولولا ذلك كانت الفرضات سماء فاروق في العلم في المرتبة الجامعة كالات
 كما هو في جميع التعينات المحدودة جمعاً وفرداً في احكامها على الوجه التفصيل
 فلهذا لا يتصور ان يكون رتبة عنده في الفئات ان الجمعية حال حصولها بعد العلم
 لكن فوجب حد رتبة ما يمكن له وجود ويستعمل ذلك تعين كل من مطلق عن الفئات
 بحسب تلك الجمعية التي لها وجه الظاهرية لم يسبق له تعين في مراتب الاشياء
 والصفات فلم يتعلق بتلك الجمعية ولا بها استتبعته علم هذا الواحد احاطة
 العلم بما يقتضيه كل فرد من الاعتبارات والاجابات القابلة لصورته من
 والاثر والصفات والحواليم التي التمس بها لا الى غاية كيف ويلزم منها
 بحال فان من يحمل الاسرار المحكوم عليها بالجمعية هو الوجود المطلق الذي لا تعين
 له في الانفراد تعيناً يمكن معرفته او شهوده او ادراكه الاحكام والصفات
 التي يشتمل عليها يجب عينته على الانفراد وحاله اقتضاه دفعه او التدرج وهكذا

في
 الراتب
 الثالث

كل واحد من افراد كل جنس فيعرف من هذا انتملك صورة العلم بالمعلومات المعه ومنه
والموجودة على نحو كل وعلى النحو التفصيل على التحصيل والفرق في ذلك بين علم الحق وما
سواه فافهم هذا اما قاله الشيخ رحمه الله عنه الضام الثاني ان كل ظهور من مراتب
الظهور له روحاني او مثالي او جسماني وكل حكم ايها الذي يتبع ظهورها تلك المراتب
اي لكل نوع من نوعات تلك التي في الشريعة والبقية استناد الى مرتبة الهيبة
فما يحصل ارتباطا بالحق في هذه الاثرها المنسوبة الى الحق للوجود المطلق بدلائله عليه
وكرهه من حيث لم يسم اسما ساهما من غير اعتبار القابل المستفيض الطالب خلقا
كما ينبغي ان قال في التفسير العالم بجهوده بظهور الوجود اليه وكل موجود على التبعين
نظيره ايضا لنفسه حيث اسم خاص في مرتبة مخصوصه وقال سبحانه عند اصابته
كل من كان في الوجود وامنار من الغيب الاله على الخلق انواع الظهور والاشكال فلهذا
ولا بد من كونه تابعا له بعد به بالمرتبة او الوجود كما وفرا في الدلالة والتعريف
اي في دلائله على اصله من هذا الوجه يكون الاسم غير المسمى ونوعه بغير حقيقة بالنتيجة
عنه وبهذا الاعتبار يكون غير ذلك من مراتب المراتب الالهية والربانية
الربانية بكل موجود ما هو المظهر المراتب فيه كما تحسبها وبسببها تحصل لها العلم والهيبة
في وجوده ولا يعرف ربه الا من حيثها والالان المراتب هي المقتضية وجوده
التبعين من الحقائق المختلفة فهي التي تحصل منها حكم الاغلبية لاحد من الحقائق
بغيرها حكم باقيا في ذلك الوجود ولا بد في كل موجود من غلبة احدي حقائق
اجزائه ان كان مركبا والعلوي قوله المعنوية ان بسببها ويكون الثاني بابها اما
مستلزم الاثر او مغلوب فان قلت اي برهان ينشعب على لزوم علمه احكام
الحقائق ولم لا يحصل الاجتماع على وجه الا عند الله المحض المتعظم فكيف يكون
القوى ما لا يسبق عليه احدي الحقائق المعنوية باقيا بعد تحقق هذه
فما من مكان كل ان يوتى قلت المراتب عن الاول ما ذكره في مراحله عن
النفحات ان القوى سبحانه يمتد قد راجع جملته من الحقائق ذات قوى مختلفة
في مرتبة ما فلا بد في الضرر المتصلة منها ان تكون القوة فيها حكما ووضعا
وقوة لاحد بها كما هو الامر في صور الامزجة الطبيعية ولا يحصل
بالاعتماد المحض كقوى والحكم مطرد في جميع ضرورية الاجتماعات الواقعة
في المرتبة الروحانية والاشياء المتوسطة بينهما سواء كانت الحسية

مختصة

بمقتضى العالم العلوي او موالع الطبيعية التي جبر التي مراتب اجتماعاتها
عند تلك الطبيعة تلك المبدء والنبا تنوع العوالم وعندنا خمس هي اخر مراتب
الاجتماعات الكلية انظرها التي تظايرها ستا ان ائمة الاول التي هي مفاتيح
الغيب وسبب كل تعيين على او وجودي وهي تلك الائمة ويليها مرتبة الانبياء
الحيوانيين الذين ليس لهم من الحقيقة الا شائبة الا الصورة الظاهرة في
مرتبة التكامل الظاهرة باحكام الحقيقة الانسانية مما ما الجامعين بين احكام الوجود
والامكان في السبعة المائة الاحاطة وهي مظاهر الذات التي هي ماضية تلك
الامر لان لا يعلم منه امر الا العالم الامن حيث حصة فجمع وهو موجود ولا ينقد
الامر منه في شي الا بسرا لا يرى الا لا يوتر شي فيها فية من حيث هو كما
العلم بالامر الثاني فلا ياتي في قول الامر الا في الا بصيغة واحدة يتم استعداده
تقبوله امر الحق وتباينت له متاسبة ما بينه وبين الامر والضرورة
العالم ظاهر بصورة الكثرة جعل متاسبة الغائب على كل شي منه في كل ان حكم اجزائه
فيها تركبت كثرته وما سوى ذلك من اجزائه ان كان مركبا وقوا العنوية
بان كان بسيط يكون تابعا له كذا الواحد في الغائب الذي يحل نفوذ افقه اراه ونظيره
حكم جمعه الا حدى ومشيء علم في مظهر الانسان عليه احدى كلفته كالحرارة
والصفر والسرة اولى باطنه توفد ارادة القلب ومتعلقها في كل ان من كل شيء
وان القلب في الوقت الواحد لا يسع الامر اوحدا وان كان من قوته انه يسع
كل شيء كذا لا دفعه بل على القدرة والقلب الوصف الا حدى بالجمعية الائمة
التي لم تحصر لغير الانسان على القلب الانسان وتحقق حكمه لم يكن ان يسع ولا
ان يكون مستوي لتجليه وعن الثاني ما في مقتضى الغيب هناك ان غلبنا حدى
الغائب يكون لنا سبعة وذكر منها وجوها أربعة الا المتاسبة العينية وهي بين
العينيين من احكام المظهر المحض من حيث الشروط والحدود التي تتوسط بينه
وبين الحق والبا ينظر قوله عليه الصلاة والسلام الولد سر ابيته المتاسبة
الغيبية كالناتبة الروحانية او المرتبية او التي من احكام الوجه للامر
الذي لكل موجود بينه وبين الحق ومنها المتاسبة في التي هيات سم المتاسبة
التي ليس من احكام الغائب في الشايع لذلك الموجود من قدرته له تسلط لا
ان يتعين وجوده بطبيعة حصة القدرة والامر والبا يميل ما ذكر في التفسير

بما

الامر

من ترجيح اولية الامر بالاعتكاف على هذه الوجوه الثلاثة الشان الاول ان
يقال بالمصدر حسب الشان وان كان الالهي عن المناسبة الوقتية منها ما ذكره الشيخ
رحمه الله ان طالع الخلق يقتضيه الامور المنصوصة بالظن وطالع الولادة
الامور المنصوصة بالظن في الانسان او غيره في تلك المرتبة المنزلة
بانها لا تقتضيت تعين وجوده كشهادة بعد ظهور ذلك الموجد اي ابتداءه
جها وتربكيا بين الالهي المتعينة فاما ان تعين ظهوره يستند اليها وهو ينعى استند
الى المرتبة كما هو وسببها والباقي انتهى حقيقة آخر امور وجوده واستدراكه من
ان شاء الله تعالى ولا بد من الاشارة الى حقيقة المراتب ثمانية في مرتبة
تربكيا وكيفية اندراج تلك الانواع في الاربعة المذكورة واما المراتب فقال
الشيخ رحمه الله عند في النصوص انها عبارة عن قطعات كلمة يشتمل عليها العلم الذي
الازل وهي كالحال لما يمر عليها من مطلق في هذه الذات باعتبار عدم متغير
القيمة المقيمة والى ما ذكره في حقيقة ان لا مطلقا بل من حيث انما كالحال
فكل مرتبة محض من اجل ان الحكماء بالوجود والامكان المتفرقة من
الاسماء الذاتية وامكانات اسماء الالهة ومبادئها والارباب ثمانية في عظم العلم
والاعتقاد لا اثر لها في سبيل الاستقلال بل بالوجود وهكذا شأن الوجود
مع المراتب والارباب ايضا كالكليات النسبية لسير المنصف الذاتي والحق والوجود
في الدرجات المتعينة بين الازل والابدال غاية وقرار فقد استبان ان المراتب
مجموع حلال الحكم المستند له بان حصة الوجود والامكان وهي المستطرفة لشان
تلك الاجتهادات كن تحسب لا تحسب الاحكام ولا تحسب مطلق القيمة فكما
حكم الاشكال والتميز مع كل متشكك ومشكوك به ونظير في هذا الزمان
نهي ثمانية المعنى والباقي يستند تلك الاحكام وينضاف اخرها لا يقال المشيوع والنج
فانهم هذه الامكانه واما التسمية فقال الشيخ رحمه الله عنهم سرها الاشتراك في
الامر الثاني برفع احكام الغايبة من الوجه للثبوت المناسبة والمساواة اية
تربكيا بين الذات ثمانية كما بين الحق والانساك واما ما بين الناس وكل منها
يثبت من وجهه واثبات بين الحق والانساك اية من وجهه ضعه تأثير
مراعى في التجلي المتعين لغيرها حيث لا يكسبه وصفا فاداني قد سمع
سوي قيمة التعيين الغير القام في عظمة الحق وحده ووجد اية ومقاومة

درجات القربى والافراد عند الذي من هذا الوجه وكما انهما يجب عند المصنف من
 الخصصة الالهية وذلك لفظ يتفاوت فيجب قفا وتساويهما في الخصصتين المتماثلتين
 ونفوقا فيجب حينئذ ذلك جميعا الانسان من حيث قابليتها وسعتها وتنقص
 المخطوط لذلك وتوفر والمستوعب لما يشتمل عليه مقام الزوج والامكان من
 الصفات والاحكام وما يمكن ظهوره بالفضل في كل عصر وزمان مع ثبوت المناسبة
 الاول ايضا له اكمال وهو محجوب للقي وتوزج البرازخ ومراة الذات والالهية
 معا ولو ازمها اما صاحب المناسبة الذي اتم من الوجه الاول فمجبور مفرق لا غير
 هو اما الثاني بين الناس واما المثالان فلا فهمي المذكورين فاما من حيث التماثل
 في المراتب بمعنى وقوع من اجماعا في درجة واحدة من درجات الاعندالات الانسانية
 او من اجماعا في المراتب الاخرى في الدرجة وهذا اصل عظيم في متحقق
 بين تعينات ارواح الانبياء من اهل المراد والروحية وتفاوت درجاتها في الشرف
 وعلو المنزلة من حيث قوة الوسايط وكثرة المعصية لقلة تضاعف وجود الامكان
 وتوحيدها انما توجه بعد صفاته وقدرة المراتب المستلزم لتعين الروح بحسبه كالا
 فالقرب نسبة الى الاخذال المفيض التي تعين نفوس اكمل تستلزم قبول روح اشرف
 واعلى نسبة من العقول والنفوس العلية والاعلى او لها المناسبة الروحانية
 المتشابهة للنسبة الذاتية الثابتة الحقيقية وهي التابعة للمناصفة المراتبية المذكورة
 لما مر ان الروح يتعين بحسب المراتب واذا تدبر هذا عن فهم محقق رايت ان هذا
 تعين اعلى الارواح من جهة اهل الارواح اكمل ام الكتاب وبعد التحقيق بعضها على
 ووجودها متوجدا ذات القلم الاعلى المسبح بالفضل الاول والزوج الكلي وبعضها الروح المنفرد
 وبعضها عرشه اسرافيلية وبعضها يسكايليم من مقام كبري وروحانية وبعثا
 جبريل من مقام سدرة المنتهى هكذا اخرجنا من هذه الامور الزوجانية المتكلمة
 باسماء علمي صاحب السما الذي المبر عنه انهما المتشابهين بالفضل الفعالي فكذلك تعين وجوده اما مرتبة
 احدهما من جهة مقامها الالهية التي هي بعد اتجانت الارواح المتساوية والافاضة
 من جهة مقامها المتكلمة فان الارواح على اختلاف مراتبها لا تخلو عن جميع الحقيقة
 مظهر ظهورها واوراها ارواح الانبياء هذا اكمل عالم الكتاب المطلق والصورة
 الجنانية وان كانت موهبة تشابهها لطايف قوي هذه القوة الطبيعية وموهرها
 الزكاة المكشوفة صفات الارواح فهي ايضا تظهر بحسب روحانياتها وفعالها

مظاهر

وخوامد مقامها الثانية من اهل الجنة مقامهم مراتب الارواح من حيث مقامها
 عند الحق ومن حيث مقامها الثالثة الاولى واليه الاشارة بقوله تعالى عليه السلام
 يا اهل الجنة ان قصوركم في الجنة في ثلاثة قصور وقال في حق العباس بن علي فكذلك ما سبق
 على الصور الانسانية المستحضرة التي يتصور اهل الجنة التلبس بها في الدنيا فبقدر اول
 علم الناس المطلق الى اهل الجنة وطشاش ما لهم ومشاريعهم وملكهم واول ما ينظر
 به في احوال مراتب اعمالهم واعتقاداتهم واخلاقهم وصفاتهم ودرجات اعتقادهم
 واتقانهم والنفخ الى ناي بها الملكة من عند الحق الى جمهور اهل الجنة حال
 حملهم اياها الى كليب الرزية لمرارة الحق ومجا السعة في مقام احكامهم
 والصفات التي يستند اليها الترتيب في نفس الامر ولها درجة الرزية عليهم
 وانما يعلموا ذلك وما ظهرت من صفات الاسماء والصفات التي تقابل احكام تلك الاسماء
 المستحضرة للاجتماع انتهى احكامها وظهرت الاحكام القانية بالاجتماع
 فحصل الجود والحب فعمدة ذلك يقول الله الملك في اواخر مجالس الزبارة
 وهو في قصورهم في تفاوت مراتبهم حال التي تستمع الحق فيهم
 فحسب تفاوت مراتبهم في نفس الحق وحسب حجة عقائدهم في الله او شأدهم
 المحيية وانما هم فيما قبل جنات الحق ما سواه على طول زمان الجنات
 وقصوره وتفاوت الشرف فيما يطوبون به في حال اكمل نعمنا الله بهم
 فذلك في ما ذكرنا فانهم قد في زواجرات الاسماء والصفات والصفات
 بها الى عرضة التجلي التي انما هي كما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في الجنة
 الجنة لا يستقر الرب عنهم ولا يفتيب وذلك انهم غير محصورين في الجنة وغير
 من العوالم والحضرات وان ظهورها فيها شأرا من الظاهر منزهون عن جميع
 الخسود كسبدهم من جهة ان ما كان وحيث لا اين ولا حيث لا جرم ولا
 حجاب ولا انتقال كرياضة ولا انما في وقت او اسم او صفة فانهم
 وثمة ان تعلق بهم وتشاركهم في بعض مراتبهم العالية في ملكات سبحان
 بين الناس من جهة المراتب البرزخية فانموجها المبنية على تفصيلها فمن لم
 يكسفا هو ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الاسرار ورويته ادم عليه السلام
 في السأ الدنيا وان على يمينه اسودة السعد من ذريته وعلى يساره اسودة
 الاشقياء من ذريته والله اذا نظر على يمينه ضحك واذا نظر على يساره

مظاهر

فنذكر اشارة الى مراتب عموم الاشقياء والسعداء وأهل الشقاء هذه المراتب لم ترفع
 لهم أبواب السعادة الموت ولهم مراتب اجرة التي ملوا بها عليهم من ارواح بعض
 الاشقياء انما يتبع في موهبتهم والعامدين واطل - عموم السعداء في البرزخ
 السماوي الذي فيها وانزلها ما ذكره الله عليه السلام في قوله تعالى **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**
مَا يَشَارِكُ فِيهَا عليه السلام في حيث الاسراء بعد ذكره الله من ان عليه السلام
 في الثانية وثبت عليه السلام في الثالثة وأورس عليه السلام في الرابعة وهاون
 عليه السلام في الخامسة وموسى عليه السلام في السادسة وإبراهيم عليه السلام في السابعة
 وكذا شأن مشاركتهم والوارثين لهم كان هذا الاجازة من الرسول عليه السلام هو ان
 ما شاهد في احد استراثة فقد حصل له اربع وثلاثون سعة اجازة ابويعلى في هذه الاجازة
 فيمن ينحصر هذا الحال في السبعة الانبياء المذكورة ومن الذين ان الرسل والاشقياء كلون
 وفيهم الكفار شريف الله كذا او المنصوص على خلافه وغيره فاني تبيين مراتبهم ليرتفع
 وما شدة الاعمال الاعلى والاسفل والاسفل والاسفل تحل في مراتب الاشقياء فتبين ان
 تكون تقيقات مراتب الانبياء والكثير في المصروفات السماوية من الرتبة التي حسم
 من النبي صلى الله عليه وسلم لهؤلاء السبعة انما هو مما حالته ما سببه صفاته الوافية
 او حالته لا يجوز الا مرفق شأن تلي على الله من ان يكون تارة مع عيسى وتارة مع
 هارون عليه السلام ولوردة كذا الا انهم يقتضون مشاركتهم لهما هذا كله ما قاله الشيخ
 رحمه الله عنه في النصوص ويستدل من بان انما سبب المرتبة على وجهه من حيث
 معادتها الاحلية ومنها هوها المثالية المطلقة ومظاهرها المثالية الثانية منزلة وشرف
 مع الخلق والتخلف المتفاوتة ومظاهرها الكثيبيبية على تفاوتها طولاً وشرفاً
 وغيرها لمراتبها الكمال من المناسبة بين الناس بحسب مراتب الشقاوة
 والسعادة عموماً ومخصوصاً وأما بيان كيفية امد راجع تلك الانواع في الارض المذكورة
 وأما العينية بالمعنى فتتعدد في المزاوج من حيث القرب والبعد عن حد الاعتدال
 ومن حيث تواجد المزاوج من الشروط والاسباب المعقدة لم وبالعلاج والاسباب
 التي وبينه الى ان يتم استعداد هذه ليقول فيضنه كذا ما الغيبية بالمعنى
 فتتعدد في وجوه الاول المناسبة الروحانية المفاصلة التي هي حب تناقض
 المزاوج المذكورة المناسبة من جهة ضمت تانين مراتبها الماهية في تعيين
 القبل من المناسبة الماحلة بحسب حقيقته العبد من حيث قابلية التصرف

الجمعية الالهية الرابع المناسبة من جهة معاونة الاصلية التي هي مبداء تعيّنات الانوار
 المناسبة من حيث مظهر الارواح الثالية العظيم واما الثانية فتتدرج فيها
 الاحوال المتعددة كما في كل واحد من هذه شئان أي كل شئ هو خلق جديد كما في كل
 تعال فيكون الخلق الاول بمرور من خلق جديد ومن جملة المناسبة من حيث مظهر
 الثانية لا عالم داخلهم وصفاتهم المتصورة وقتا فوقنا واما الوقتية فما الوقت
 في تعيّنات كما من الطالعين وان كان الاعتقاد على ان تعلق الامر بالوقت والحاد
 على مبداء جبر العادة والثابت بالحق حقيقة والى الغلبة الوقتية بحسب المناسبة
 المتصورة من تغير قور على ما عليه ان في ايام دهرهم فحاجات الا فتعوضوا بالخلق
 التي هي اولى النعمات النعمان في انفسهم في علم عار عن العمل وتخرج به
 نسيان التعريف بالاستعداد الداعي اليه المجهول وهو اعطاه ويليها التعريف
 الروحانية وسعة دائره فلكها المعقولة وتتفاوت بحسب قوة الروح وتسرّف جود
 وعلم مرتبة والثاني الغالب عليه حال التعريف والوحي بينهما ان الثاني يكتسب من
 حقيقة الوجودية التي قبلها من الحق باستعداد اكل الاول استعدادا جزئيا
 متحد وابعد في الحكم بالجهل عليه فانه ثمره الوجود الفاضل للروح وان كان من وجه كمال
 احكام الاستعداد اكل المتصور بالتصريف فحسب كليات التعريف بالجهة والتعريف بالجهل
 والاول لا يرمي الفكرة لا تامة فاما مقدر مطلق او مقدر مقيد فاهل الدرجه الاولى هم المقدر
 الحق بحسب الجهة الملائمة المطلقة لانه حيث علمهم او اخبارا عدل لا يعرفون انهم يتصرفون
 ولا يتعین لهم مطلوب ما فيه وهذا التعريف يوجب من سببه اصلية ذائبة تسببها لا
 فيه ولا تتعارضه الا بعد جردان ميل والجذاب واشتياقي لا يقدر على دفعه ولا
 يعرف له سببا معين ولا يدرك له ولا كيف وهذه هي المناسبة الثانية تامة المقدر المقيد
 فمنه التعريف بالجهة لا صور عينه جمعا وفردا كالعلم به او شهوده او التعريف منه
 وهو اول مرجأت الفهم المقيد ويليها التعريف بالجهة لا بما من الحق من الامور المذكورة
 بل لطالب اخر متصوره جمعا وفردا كالظفر بسياب السجادة من حيث تشخصه
 في ذمه بوجوب اجار الصداق والاطلاع من بعض الرصود والى التمسك على تصاميم
 التبريد حكم واحد هو طلب جلب النافع ودرء المضار عاجلة واجلة من قنلا وغر موقوت
 ويندرج فيه انواع المرغبات والمرهبات ومنه عقلية طلب استكمال متوقفة على
 على تحصيل مطلب او مطالب الذي لا بالجهة هو التعريف بصور الواسيل

لا محال والتوجهات ومصور الادعية وامثال ذلك وليس التفكير من مرتبة كليم غير ممكن
 ثم كلامهم في قولهم وهذا الامر المشار اليه وهو العيني الماسر لكل موجود من اقوالهم في الوجود
 لما هيته السبع ذلك الاقتراح بالموجودية والوجود الا كما يكون من جهة نسبتها الى
 الاقتران فوجهين وان كان من حيث هو هو امرا واحدا متزاعا مثاله
 احدها وجهه نسبة وجهه فنسبته الى الوجود الحق والاخر وجه
 نسبتها التبعينية الحاصلة من الامر الذي عرفت له الوجود وهو
 الماهية المخصوصة المفيدة لمخصوص الظهور فحكمه تلك الحقيقة بالجملة في
 اذن قد وثقبتين وحصل له ثمة امور الاول نفس الاقتران الثاني تعينه
 من حيث الوجود الثالث تعينه من حيث معرفه الوجود وهو الماهية
 الرابع مجموع المعنى المتعين بين الثلاثة ثم الحجة الكلية الباطنة لنسبته الوجود
 الى المعنى الباطن لنسبته الماهية ويلزم النسبة الباطنة للحكمة الفعلية
 التأثيرية ويلزم الثاني النسبة الباطنة للحكمة القبولية التأثيرية
 فنفس الاقتران اسم من اسمائه كونه علامة لما تعين به كما هو تعينه
 من حيث نسبتها الى الوجود دلالة الاسم على الذات ومن حيث نسبتها
 الى الماهية المعروفة له هو المسيح خلقا لانه مقدر بالتقدير السابق عليه
 اذ كل مخلوق بحسب الوجود لاحق وان بحسب العلم سابقا كما قاله الرب
 عنده في التفسير اولية المرتبة في العلم لتكون وفي الوجود الحق وذلك ان
 العلم انما يتعلق بالعلم على حسب ما اقتضت حقيقته غير ان الحق علم حيا
 الاشياء في ذاته لا رتبا بها فيه فلم يكن له علم متفاد من الخارج فهو
 تقدم وتأخر في المرتبة بالنسبة لا غير فليس التقدم الوجود كما انه خالق
 كل شيء هو الاول والباطن وقوله من الله عليه وم كان الله ولا يشي معه ولسان
 بالآخر ان ينصروا الله ينصركم ويسخرهم وصفهم وقوله من الله عليه
 ان الله لا يمل في تعلمه ومن عرف نفسه عرف ربه ومن عرف ربه عرف الله
 مجموع المعنى بين الثلاثة مما به يمتاز الاسم عن سائر الاسماء من
 المعنى المختص به واما الامر الشامل لما في اسمائه اعني المعنى الكلي الباطن لنسبته
 الوجود فهو الالوهة المستبعدة لجميع النسب الاسمية وانصاف الامر
 الشامل لنسبته الماهية هو العبودية بالنسبة الباطنة للحكمة الفعلية الالوهية

حصة
 صديق العلم

حصة الوجوب والمنسبة للاولى الجامعة لاحكام الانعالية اللازمة للمنفرد
الامكان المفهوم ههنا ان النفس الاقتران هو المسمى بالاسم وهو
مختلف لما ذكر في التفسير من قوله في موضع منه كل تميز وتعدد تعقل
يعلم منه حقيقة الامر الاصل المميز وانما كالتقدم بالمرتبة على التعدد
فهو اسم لانه علامة على الاصل والتعدد حكيم له واللفظ الدال على المعنى
المميز الدال على الاصل هو اسم الاسم ومن قوله فيه ايضا كل ما ظهر في
الوجود وامتاز عن الغيب على اختلاف انواع الظهور والامتياز فهو اسم
هذا الاسم فالمفهوم من اول كلامي التفسير ان الاسم نفس التميز والتعدد ومن
ثانيهما كل متميز موجود ^{في} ^{من} ^{هو} ^{اسمه} ^{في} الصفات اعم من هذه
الثلاثة وهو قوله اعلم ان لمبدأية الحق من حيث التعيين الجامع للتعيينات
ايها التعين الذي يلي الاطلاق الحق احكاما واوصافا كانت مستهلكة في وحدة
الحق ولا منه فيه لا تظهر الامن حيث التعينات الاعتبارية المتفرقة من
العين الجامع المشار اليه من حيث التعينات الوجودية العارضة للوجود
الواحد من الماهيات الممكنة القابلة للعدة اياه وتسمي تلك الاحكام والصفات
وعندئذ بالاسماء ايضا فان الاسماء الالهية على اقسام
وهي الشئون من التحقيق ^{والله} ^{اسماء} ^{للعينات} الوجودية التي اصلها بالمآلات
وثالثها وهي الاولى في المرتبة هي التعينات المنتجة اقترانيا الوجود والماهيات
فانها سابقة على الاولين والابدية والنسب والاضافات للمنشئة بين مطلق الحق
ومطلق الاحكام والممكنات وبين كل قسمين من هذه الاقسام اقسام غير متناهية
هذا القطر رضى الله عنه فليست خلاصة الكلام ان كل تعيين وحصر صفة وكل
ما به التعين وكل مجموع متعين لدلالته على مورد المطلق عقل او خارجا السابق
مرتبة اسم وعلازمة له وتنحصر مراتبها الكلية في الاربعة المذكورة أعني
التعينات العلمية وهي الخلق والتوصلات الوجودية وهي الايمان وحقيقة
الصفات الالهية كالقائمية وتواجدها المنتجة اقترانا الوجود بالماهية وهي سابقة
على الاولين لانها بالنسبة الاولى تنبع صور العقائدي المتخصصة لتأتم استعدادها
للوجود اللاتبي والفيلض الموافق عن الحق تعالى وقد اشار الى رضى الله عنه
بقوله وظهور حكم القسمين الآخرين اعني قسم اسماء الصفات والاقفال

يتعينان من اجتماع احكام القسم الاول اعني الاسماء التي هي ان التعيينات الوجودية
 التي هي احكام اسماء الافعال تابعة للتعينات العلمية التي هي احكام احكام الاسماء
 اعني اجتماع اسماء الصفات التي هي مدته اسماء الذات وظلة لها المعنانية عنها
 بالامتنان النسبي للاصل باعتبار التعلقات والرابع تعيينات النسب للظلمة
 بين الحق وصفاته وبين افعالها ومختلفة في الوجود فيكون نفساً مقروان
 الوجود بالماهية تعين وجوده بل يعني اسمها على وجوده فيكون اسماً اما
 التميز والتحدد فيمكن ان يراد بهما سببهما وهو ما به التميز والتحدد
 او سببهما ومحلها وهو التميز المتعدد يدل على الاول قوله عليه
 واللفظ الدال على المعنى المميز الدال على الاصل هو اسم الاسم وعلى الثاني قول
 وكل ما امتاز بنوع من الامتياز فهو اسم واما احكام التعيين الباقية او ما فيه
 فهي التعيينات البديهية وهي الاسماء بالخطبة والالفاظ الدالة على تلك الالفاظ
 اسما الاسماء وليس كما ذكر الامام ابو حامد الغزالي رضي الله عنه في المقصد الاخير
 من ان المواد باسماء اسماء الحياه فكذلك الاسماء الخفية المطابقة له فعال وللحق
 قائما على الالفاظ ولا ما ذكره القائل في رده فينا وملكه من المراد
 باسم الله تعالى ما سماه الحق بالصور المتعينة وهي الجوهرات الخاصة بالمتنوع
 فان الاسماء هي منها الثبات والصفات المتبوعة والتابع والذاتية والغيرية
 والذاتية والتجارية كما مر في مقاديرها في تقسيم الاسماء الى الثلاثة الكلية
 التي هي اسماء الذات والصفات والافعال فالاسماء ان كانت عامة الحكم اي قابلة
 للتعلقات المتقابلة والصفات المتباينة كالقدم والتميز والتناهي واخرها
 فهي اسماء الذات والصفات والافعال والاسماء وانما نسبت الى الذات
 كونها حكاية لازمة وجود الحق سبحانه أي من حيث هي وجود اذ ذلك
 الاعتبار يستدعي كونها غير ذات الاحدية لانه اعتبار وعدم تعلقاتها
 فيكونها بمنزلة من لا ينفك بغيره فليست على كمال اطلاقها ههنا ولهذا
 كانت عامة الحكم اذ خصوص الحكم من خصوصيات التعلقات وليست فليس
 ومن يعرف فائدة التقييد في امثلكا بقولنا كالحياة من كونها حياة
 فقط اي بلا اعتبار بتعلقه بمظهره وتقيده بغيره حتى يفيد عموم التعلق
 والاطلاق واللام يبقى على اطلاقه المراد وكذا العلم والارادة والقدرة